دور الصحافة المتخصصة في تنمية المجتمعات

إعداد الدكتور
محمد علي أبو العلا
كلية الآداب - قسم الإعلام - جامعة كفر الشيخ



دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع

دور الصحافة المتخصصة

في تنمية المجتمعات

الدكتور

محمد علي أبو العلا قنديل

كلية الآداب – قسم الإعلام

جامعة كفر الشيخ

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

أبو العلا ، محمد علي .

دور الصحافة المتخصصة في تنمية المجتمعات / د محمد علي أبو العلا .-
ط1.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع .

128 ص ؛ 17.5 × 24.5سم .

تدمك : 9 - 434- 308 – 977 – 978

1. الصحافة الاجتماعية . 2.الوعي الاجتماعي .

3. الوعي الاجتماعي. أ - العنوان .

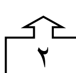
رقم الإيداع : ١١٨٢٥- ٢٠١٥.

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة

E-mail: elelm_aleman@yahoo.com

elelm_aleman@hotmail.com



محتويـــات الكتاب

الفصل الأول

(تعريف التنمية وأبعادها)

أولاً: تعريف التنمية.

ثانيًا: أبعاد التنميـة.

ثالثًا: تنمية المجتمع المحلي.

رابعًا: التنميـة الريفية.

خامسًا: التنمية الزراعية.

مدخل :

ليست التنمية هدفًا في حد ذاتها وإنما هي أسلوب أو طريقة لتحقيق أهداف تحددها احتياجات المجتمع وبالرغم من أنه قد يصعب على المرء تحديد أو تعيين أهداف بذاتها على اعتبار كونها الأهداف المنشودة للتنمية فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه خطط التنمية في المقام الأول محاولة رفع مستوى المعيشة الأمثل لعناصر الإنتاج بسرعة أكبر من سرعة الزيادة السكانية(١).

أولاً: تعريف التنمية :

يعتبر مفهوم التنمية حديثا في ظهوره لأنه استعمل في بداية الخمسينات وكان له معنى جزئيًا وكان يستعمل (التنمية الريفية) مما يعني الاهتمام بمشاكل الريف واللحاق بالحضر وبالذات في الدول غير الأوروبية الصناعية.

ولكن في السنوات الأخيرة صارت كلمة تنمية تعني المجتمع ككل في دولة ما. وهذا المفهوم ارتبط بمصطلحات أخرى يمكن أن تكون جزء

من عملية التنمية وليس مرادفًا لها مثل التحديث Moderisation أو التغريب Westerniration أو التصنيع Industrielisation.

ولكن كل هذه المصطلحات تكاد تصب في النهاية في مجرى واحد فهي تعني نقل المجتمعات التقليدية إلى مستوى معين يجعلها قادرة على التوجيه نحو تحقيق النموذج الغربي في بلادها ويشمل ذلك الشكل الاقتصادي أي التصنيع وعلاقات إنتاج رأسمالية وقيم ومنافسة الربح والشكل السياسي، أي نظام الحكم الأوربي الغربي برلمانيات ودساتير وفصل السلطات وإدارة تعتبر تقليدًا لما هو موجود ويمكن أن تعرف التنمية على أنها :(بناء الإنسان في مجتمع معين بتحريره من الخوف والحاجة) (٢).

والتنمية تحسين الحياة المعيشية للأفراد ليكونوا في مستوى أفضل بمعنى تنمية المجتمع هي عمليات متكاملة من البرامج والخطط بغرض تحقيق أهداف منشودة للنهوض بالمجتمع وتحسين معيشته ويتوقف ذلك على مدى مساهمة الجهود المبذولة من أفراد المجتمع أنفسهم من ناحية ومدى رغبتهم وتصميمهم تجاه تحسين قيمهم

واتجاهاتهم الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى(٣).

وهناك اختلاف جوهري بين مصطلحي النمو والتنمية وذلك أن النمو Growth يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة في حين أن التنمية Development تعبر عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن(٤).

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها تنمية المجتمع وتعزيز الجهود الأهلية في المجتمع المحلي، وربط هذا الجهود بالنشاط الحكومي وذلك بغرض تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع مع مراعاة أن تكون خطة الإصلاح بهذا المجتمع المحلي على درجة ملحوظة من الانسجام مع خطة الإصلاح في الدولة(٥).

ومشروعات تنمية المجتمع المحلي، هي اللبنات التي تبني بها التنمية ولقد كان التركيز على الماضي على مشروعات الصناعات الثقيلة

وتحديث المدن الكبرى على حساب الطبقات الفقيرة الكادحة وسكان المناطق العشوائية والريف وأدى هذا التركيز بخاصة في المشروعات كثيفة رأس المال وقليلة الكثافة في العمالة إلى زيادة معدلات البطالة وارتفاع تكاليف الحياة(٦).

والتنمية تعني زيادة سريعة في إنتاج المجتمع نتيجة لميكنة الزراعة وأن قلة الإنتاج هو نتيجة لاستعمال الأدوات البدائية في الزراعة وعدم وجود أو نقص السماد والافتقار إلى الآلات مع وجود نسبة عالية للاستهلاك ولكن هناك عدة متطلبات للتنمية يجب أخذها في الحسبان وهي التربية ومحو الأمية والتدريب والتعليم وتحسين الصحة ووجود التسهيلات المعيشية وتعد كل هذه المتطلبات التي ذكرت أساسية في تمكين أي دولة من استخدام مواردها البشرية استخدامًا كاملاً(٧).

وركز الفكر التنموي في مراحله الأولى على التنمية الاقتصادية باعتبار أن زيادة الدخل هي الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الأخرى إلاَّ أن تجارب التنميةفي شعوب العالم المختلفة دلت على أن المدخل الاقتصادي ليس هو المدخل الصحيح للتنمية فالتنمية الاقتصادية لا

يمكن أن تحدث إلاَّ إذا توافرت لها الأيدي العاملة القادرة المدربة والتي تمتلك إلى جانب الصحة القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لإدارة العجلة الاقتصادية بنجاح ثم أن كفاءة الإنتاج لابد أن تصاحبها عدالة في التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل للحصول على المنتجات حتى تدور عملية الإنتاج الذي يتوقف على التوزيع ومن هذا يتبلور المدخل الثاني للتنمية وهو المدخل الاجتماعي الذي يعني بصحة الإنسان وتعليمه وتدريبه وتوفير أكبر قدر يمكن إتاحته له من عدالة توزيع الدخل(٨).

ويختلف اصطلاح التنمية Development عن التقدم Growth في الفكر والتطبيق الاقتصادي فبينما ينحصر النمو والتقدم أساسا في الزيادة الكمية والحقيقية في الدخل القومي أو الدخل الفردي ويستخدم اصطلاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة على مفهوم أشمل يتضمن الزيادة الكمية في الدخل والتغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعن تقدير مستوى التنمية الذي حققته الدول العربية يحسن أن نستخدم اصطلاح التنمية خاصة وأن الهدف الرئيسي للأمة العربية هو إحداث تغيرات هيكلية في البنيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي(٩).

والنمو غالبًا ما يحدث عن طريق التطور البطئ و التمول التدريجي، فالتنمية تحتاج إلى دفعة قوية (bigbush) ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم وعندما تنمو الظواهر أو الأشياء فإنها تتغير خلال عملية النمو إلا أن التغير عن النمو ليس إلاَّ قدرًا ضئيلاً لا يعتد به إذا قورن بالتغير الناتج عن التنمية فإنه غالبا ما يكون تغييرا كبيرا يمكن القول بأنه أقرب إلى التغير الكيفي فيه إلى التغير الكمي أي أنه يتسم بالعمق والجذرية والسرعة الفجائية والنمو عملية تلقائية تحدث غير تدخل الإنسان أما التنمية كلفظ عربي فلا يشير إلى النمو التلقائي وإنما يشير إلى النمو المتعمد(١٠) .

والتنمية الشاملة هي أهم وأخطر القضايا خاصة في أقاليم مصر التي عانت سنوات طويلة من الإهمال وتتطلع الآن ومع بشائر القرن الحادي والعشرين نحو تحقيق التنمية الشاملة على أرضها بما يحقق الأمن والأمان والرخاء لجموع المواطنين في القرى والمدن والنجوع البعيدة عن العاصمة وأضوائها ومراكز التأثير فيها(١١).

والتغير الحضاري لمجتمع الفلاحين لن يتحقق إلاَّ إذا آمن الفلاحون بذلك وعملوا له

ولا يمكن أن يفرض عليهم ومن غير هذا ستظل خطوات التقدم والارتقاء بطيئة ثقيلة بينما العالم يسرع ويجتهد لتحقيق حياة أرقى وأفضل فالأساس الأول للتنمية هو استجابة أبناء القرية أنفسهم وعزمهم بإيمان صادق واجتهاد على رفع مستواهم الحضاري وتنمية مواردهم وقبول الأفكار الجديدة التي تدعو إلى تطوير نمط الحياة(١٢) .

لقد كثرت الكتابات وتعددت في مجالات التنمية سواء الشاملة والاقتصادية على وجه التحديد ودار جدل بل وصخب كبير حول مضمونها وتحديد مفهومها على وجه الدقة ولذا لم يكن من المستغرب أن تظهر مصطلحات عديدة ترتبط بالمعنى أو تقترب منه أو تعبر عنه تعبيرًا دقيقا محددًا فطالعتنا المصطلحات التالية. النمو Growth التقدم Pragrers والتغريب Westernization والتحديث Modernization والتنمية Development وواقع الأمر أن المصطلح الخاص بالتنمية الاقتصادية Economic Development هو محور اهتمامنا بتصرف إلى مجتمع يسعى لتحقيق أهداف مقدرة سلفًا (١٣).

والمقصود بعملية التنمية هو تنمية الطاقات الفنية التكنولوجية والاقتصادية والإدارية لبلد ما أو لقطر من الأقطار وذلك بتنظيم النشاط ليكون نشاطًا مهنيًا منظما ويجب على هذه الأقطار الخاصة أن تبدأ بنشاطها بالتخلص من حالة البلاد الذهنية مما يعتبر أمرًا مستحبًا ومطلبًا اجتماعيًا وثقافيًا(١٤).

ومما لا شك فيه أن كل دولة من دول العالم تسعى إلى مضاعفة معدلات التنمية فيها ولا تختلف في هذا دولة كبيرا أو صغيرة متقدمة أو نامية ذلك أنه كلما زاد النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها كلما ارتفع مستوى معيشة أبنائها وكلما تبوأت مكانة أكبر بين دول العالم والتنمية الاجتماعية ترتبط بتطور البناء الاجتماعيفي الدولة وبتغيره إلى الأحسن بما يؤدي إلى استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة المعقدة في كافة أنشطتها.

وفي عام ١٩٨٦، ٤ ديسمبر أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بإعلان (الحق في التنمية) تضمن الجوانب النظرية والمفاهيم التي يتعين الالتزام بها عند أعمال وتنفيذ هذا الحق وتضمن أيضا التأكيد على ربط التنمية بالديمقراطية والمشاركة الشعبية وشمول

التنمية لكافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولا يكاد يخلو مجتمع محلي أو وطني أو إقليمي، أو دولي من الحديث يوميا في موضوع التنمية لكن الجميع ينظر إليها ويتعامل معها من رؤيته الخاصة. ويترتب على ذلك وضع مفاهيم مختلفة بل متباينة أيضًا(١٥).

ومن المفيد توضيح الوجه الجديد بغية التحديد الأفضل لدور وأولوية التحرك فالتنمية هي المفهوم الرئيسي الذي تتجمع حوله ومن أجله أغلب الأنشطة الإنسانية.

ويمكن أن نميز بين بعدين للتنمية على الأقل حركة (أو عملية التنمية وغاية التنمية) وإذا اعتبرنا حركة أو عملية التنمية هي المجهود الذي يستهدف تحديث وتقويم الإمكانيات الفنية والطاقات الإنتاجية لبلد ما أو لشخص ما فإن التنمية ليست أساسا لنقل الموارد من دولة إلى أخرى مثال ذلك المساعدات الدولية أو من قطاع جغرافي اقتصادي إلى آخر مثال ذلك تمويل قطاع حضري بواسطة قطاع ريفي أو العكس.

فالتنمية إذن تحريك الموارد القومية التي كثيرًا ما توجد بوفرة في البلاد التي في طور النمو(١٦).

ويأخذ مصطلح التنمية معاني متعددة تختلف باختلاف التخصص الذي يحدده وباختلاف المنظور الذي تتناوله من خلاله.

فيعتبر مفهوم التنمية Development من الألفاظ التي شاع استخدامها بكثرة في الآونة الأخيرة وبالرغم من ذلك فمازال اللفظ يكتنفه الغموض والإبهام وظهرت اتجاهات عديدة ومتنوعة تعالج هذا الموضوع فقد تناوله بعض المفكرين الأمريكيين من زاوية تغلب عليها النظرية ويرونه أنه التغير الاجتماعي (Social change) الذي تقدم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي (Social system) بهدف تطور وتحسين أحوال الناس وتوفير الخير الاجتماعي Social wall Being لهم (١٧).

ويقول ألبرت مايرل (Albert Mayer) الخبير الأمريكي في تخطيط المدن، أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في التنمية وبدونها يصبح البرنامج التنموي Development Programe

عقيما لا جدوى فيه لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسًا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى المعيشة للمواطنين.

ونقصد بالتنمية مجموع ظواهر التغيير الثقافي الدينامي الراعي والموجه وهو لب عملية التنمية وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتةأو جامدة نسبيا فيها وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها والتخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر ويمكننا أن نميز ثلاث مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية نحددها فيما يلي(١٨):

المستوى الأول: هو المستوى التكنولوجي ويتمثل في تغيير أساليب الإنتاج الفعلي والنقل والاتصال والتوزيع وذلك بهدف الوصول إلى علاقة أكثر ملائمة بين التكلفة والعائد.

المستوى الثاني: هو المستوى الاقتصادي ويتمثل في التوصل إلى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في مجالات التنظيم والتخطيط وتوزيع العائد.

المستوى الثالث: هو المستوى الاجتماعي، وهو متشعب بدوره إلى النقاط الفرعية الثلاث التالية:

أ - تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بما في ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والمسئولية والتغيرات التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه.

ب – الحراك الأفقي: أو الجغرافي أي المكان الذي يتمثل في هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان آخر.

جـ - الحراك الرأسي: أي الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى أعلىأو أسفل السلم الاجتماعي.

وعلى ذلك فإن هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إحداث تغيير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وإقامة بناء اقتصادي واجتماعي يحقق أكبر قدر ممكن من إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد ذلك أن للتنمية جناحين لا يمكن أن ينطلق بإحداهما دون الأخرى هما التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الناتج القومي فإن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق تقدم الإنسان ورفاهيته

وكل هذان الجناحان يكمل الآخر لدرجة أن التنمية في التعريف الحديث لها هي (كل متكامل) لا يصح عزل أي من مكونيها عن الآخر (١٩).

بدأت قضية التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وكأنها أكثر القضايا إثارة للجدل وموضع للاهتمام خاصة بعد حصول الدول النامية على استقلالها فلقد وجدت هذه الدول نفسها في مواجهة تحديات بالغة الصعوبة بعضها يتصل بالنظام الدولي الجديد والآخر يتعلق بطبيعة البناءات الاجتماعية التي ورثتها هذه الدول ولقد زاد هذا الموقف صعوبة ذلك التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى.

وبفضل هذه الاهتمامات المتنوعة ظهر مفهوم التنمية بوصف أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم فالبعض يذهب إلى أن التنمية هي

عملية (تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث (٢٠).

والتنمية مهمة جدًا لدرجة أنها تستخدم كأفضل الطرق لترتيب الدول إلى متقدمة ونامية كما أن القسم الجغرافي إلى شرف وغرب وحتى شمال وجنوب ليس دالاً على التنمية.

وكلمة التنمية لا تعني بها التنمية الاقتصادية وحدها وهناك بعض الدول الفنية التي تنظر إلى التنمية من هذه الزاوية الاقتصادية ولكن الأكثر أهمية التنمية الاجتماعية والثقافية كما أن التغير في نظام الحياة وعمليات الإنتاج كتنمية ذات تأثيرات فقيرة في تلبية احتياجات البشر وتحسين مستوى المعيشة وفي نفس الوقت هذا التغير يكون مضر بالنسبة للإنسان والبيئة (٢١).

وليس من الإنصاف أن يتم تقييم عملية التنمية في الدول الغنية والمتقدمة والدول الفقيرة النامية حسب مستواها المالي فقط ولكن هذا التقييم يجب أن يخضع لمعيار العلاقات الإنسانية والفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها المجتمع لأفراده.

والمجتمع النامي هو المجتمع الذي يفتقر للديناميكية الإنتاجية حتى لو كان يتمتع بقدرات اقتصادية.

والمجتمع المصري مجتمع ديناميكي وهذا يرجع إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي كان يعاني منها قبل نهضته الأخيرة وقبل إعادة تنظيم هياكله لاستيعاب التقنيات الحديثة التي تتسم بسرعة التغيير فالمواطن المصري يجب أن يلاحق معدلات التغيير والتطور في المجتمع(٢٢) .

وتمثل التنمية في الوقت الراهن مصطلح الحكومات والشعوب فقد اكتسبت التنمية دلالة الحل السحري لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها وبخاصة عندما وضعت أدبيات التنمية ما يسمى بالبلدان المتقدمة مقابل البلدان النامية وأكدت أن الفرق بين المجموعتين هو نجاح التنمية في الأولى وقصورها في الثانية.

والتنمية كعملية قديمة قدم الإنسان نفسه ويمكنها كدراسة بدأت منذ الرواد السوسيولوجيين الأوربيين الذين حاولوا وصف وتشخيص انعكاسات قيام الثورتين الصناعية والفرنسية على مجتمعاتهم

وإبرازها والقضاء على النظام الإقطاعي وبروز النظام الرأسمالي (٢٣).

ولكي تحقق التنمية لابد من تعبئة الموارد القومية والحصول منها على أفضل ناتج قومي ممكن عن طريق أفضل استخدام لهذه الموارد والنظرة العلمية الصحيحة لمفهوم التنمية اتسعت دائرتها إلى مفهوم التنمية الشاملة والمتكاملة التي لا تقتصر على جانب واحد من جوانب التنمية ولا تقف عند حد النظرة الجزئية المبتسرة وتبرز أهمية المشاركة الديمقراطية في وضع خطة التنمية باعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية في وقت واحد وبدون مشاركة واعية من الإنسان في وضع الخطة ومناقشتها ومراقبتها ومتابعتها يضيع الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف فالهدف هو الإنسان أولاً وأخيرًا(٢٤)

ثانيًا: أبعاد التنمية:

هناك العديد من الأبعاد بالنسبة للتنمية وركزنا على البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نظرًا لأهميتهم في مواكبة خطط التنمية.

١ ـ البعد الاقتصادي:

لم يكن الجزء الغالب من ازدهار الأنشطة الاقتصادية خلال السبعينات نتيجة لتخطيط إستراتيجية للتصنيع وتحديث الاقتصاد المصري بل أن الجزء الغالب من النمو الذي تحقق كان يتجه لأنشطة أولية بخلاف الزراعة مثل استخراج النفط والآثار التاريخية السياحية وبعض مزايا الموقع الجغرافي (قناة السويس)، وتشير دراسة الأرقام أن متوسط معدل النمو الذي سجل خلال السبعينات (٩% تقريبا) ينخفض إلى (٧%) إذا استبعدنا الدخل من البترول وقناة السويس، كما ينخفض إلى (٦%) إذا استبعدنا قطاع التجارة أما الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة فقد نما فقط بمعدل (٦ر١% تقريبا خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٠٧٩ وخلال نفس الفترة لم يتجاوز معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية (٥%) في المتوسط سنويا يستنتج من ذلك أن حوالي (٤٠%) من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لم يكن نتيجة لتوسع الطاقة الإنتاجية ومن ثم فإن إسهامها في خلق فرص العمل كان محدودا للغاية.

ويرى البعض أن جوهر التنمية الاقتصادية هو زيادة سريعة في القوة الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع وإن نظريات التنمية متفقة في ذلك ويركز رجال الاقتصاد انتباههم وكذلك المختصين على كيفية إدارة الموارد بما يكفل حسن الاستثمار في ذلك الجزء الإنتاجي في المجتمع وحتمية استثمار رأس المال بحيث يولد مزيدًا من رأس المال وعلى ذلك فإن المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية هو ادخار واستثمار في الإنتاجية.

وقد يحتاج الأمر إلى توضيح الفرق بين مفهوم كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث أن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي.

وبالنسبة للنمو الاقتصادي فإن مفهومه لا يتضمن الكثير من زيادة الناتج القومي أو قد يتضمن ذلك بالإضافة إلى زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فإن مفهومها أوسع من ذلك الخاص بالنمو فبالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر فإنها تتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات فنون الإنتاج وغالبا أيضا في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة(٢٥).

والتنمية الاقتصادية تهتم بزيادة الدخل القومي في إطار خطة قومية تتولاها الحكومة أما عن طريق وزارتها المعنية ومؤسساتها المتخصصة أو أجهزتها العلمية والاقتصادية المتنوعة في مجال تخصصها وفي إطار ما يسند إليها من أعمال طبقًا للخطة العامة للدولة وتقوم هذه الأجهزة المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية بتوفير رءوس الأموال المطلوبة فضلاً عن إعداد العاملين في هذا المجال ومن هذا المنظور فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة من الجهود المبذولة بغرض زيادة الإنتاج وارتفاع معدلات الدخل القومي للمجتمع وتهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع بمزيد من السلع والخدمات والزيادة المستمرة في الدخل القومي وارتفاع نصيب الدخل القومي للفرد والمجتمع ويتطلب ذلك التوسع في عمليات

التنمية الزراعية والصناعية لتحقيق الهدف المنشود لعملية التنمية الاقتصادية وهو النمو المتوازن بين السلع والخدمات(٢٦).

وقد أسهمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع إطار دولي للتعاون من أجل التنمية فقد أشار قرار الجمعية العامة ٤٧ و ١٨١ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢ بشأن خطة التنمية إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية وغيره من البرامج والاتفاقيات والمعاهدات المختلفة المعتمدة بتوافق الآراء

لاسيما جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية ذلك أن قرارات هذا المؤتمر لم تصدر إلا بعد أن جذبت انتباه العالم إلى الحاجة الماسة لوقف المزيد من التدهور في البيئة وإلى الأهمية التصدي لتحقيق تنمية مستديمة وسليمة بيئيًا (٢٧).

والتنمية الاقتصادية هي قطب الرحى في التنمية الشاملة وأساس تعريفنا للتنمية بأنها زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات يعكس أهمية وضرورة الاقتصاد كعصب للتنمية الشاملة وعمودها الفقري في نفس الوقت.

والتنمية الاقتصادية على حد تعبير الدكتور/ عمرو محي الدين هي ثورة العالم الثالث ضد الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة ولقد ظفرت الملكية الاقتصادية خلال النصف الثالث من هذا القرن العشرين بالعديد من الكتابات الاقتصادية حول التنمية وكأن أساتذة الاقتصاد قد اكتشفوا فجأة حقلاً جديدًا يصولون فيه ويجولون ولكن حقيقة الأمر أن العالم الثالث ومشكلاته الاقتصادية التي لا نعيش بعيدا عنها وعن ظروفه الاجتماعية والثقافية جعل الموضوع ساخنا ولقد طرح المفكرون الاقتصاديون الغربيون حلولا للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها التنمية في العالم الثالث ولكنهم مقيدون في حلولهم وأفكارهم بالإطار النظري التقليدي للفكر الاقتصادي الرأسمالي(٢٨) .

٢ – البعد الاجتماعي للتنمية:

يرى الاجتماعيون أن التنمية الاجتماعية هي توفير التعليم والصحة والسكن المناسب والعمل الملائم لقد رأت الإنسان واستعداداته والدخل الذي يضمن له توفير احتياجاته والأمن والتأمين الاجتماعي لكل مواطن بالإدلاء بصوته في كل ما ذكر وفيما ينبغي أن يكون عليه مستوى أدائه.

وللتنمية الاجتماعية عند المفكرين والمعنيين بالدراسات الاجتماعية مدلول اجتماعي يختلف باختلاف النظرة الذاتية عند كل منهم وقد استطاع الدكتور عبد الباسط حيث حصر كل ما جاء في ثلاث اتجاهات أساسية هي:

الاتجاه الأول: يشير أنصاره إلى اعتبار التنمية الاجتماعية مفهومًا مرادفًا لاصطلاح الرعاية الاجتماعية والذي يعتبر سمة اجتماعية أخلاقية يحتاج إليها الأفراد والجماعات لتحقيق الأمان بالنسبة لهم.

الاتجاه الثاني: يعني أنصاره بالتنمية الاجتماعية مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم والمواصلات والانتفاع بالخدمات العامة.

الاتجاه الثالث: يرى أنصاره أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة.

ويمكن النظر للتنمية في إطار المجتمع المحلي على أنها عملية للتدخل المهني والتفصيلي للعمل مع الشبكة الاجتماعية أو بناء العلاقات بين الناس والمنظمات في منطقة محلية أو مجتمع له اهتماماته الخاصة لتسهيل حل المشكلة المجتمعة وتحسين أنماط تقديم الخدمات وتحسين الأداء الاجتماعي والسياسي لسكان المجتمع المحلي والتأكيد على التعليم الاجتماعي والسياسي، ويتضمن نطاق تنمية المجتمع المحلي (Scape) المجتمع بكل أجزائه ومكوناته والأبنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الموجودة به والتفاعلات بين أفراده.

والتنمية الاجتماعية مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية مستمرة تنتج من التدخل الإرادي لإحداث التغيرات الوظيفية اللازمة لإعداد وتوجيه وصيانة الطاقات البشرية وحتى تصبح قادرة على الاستفادة

من الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع لتحسين نوعية الحياة في مختلف المجالات البشرية.

والتنمية الاجتماعية إذن هي تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها تهيئة المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ومشاركة ورعاية ورفاهية(٢٩).

ويعرف (هوبهاوس) التنمية الاجتماعية بأنها العملية التي تتضمن إيجاد خدمات اجتماعية جديدة أو إدخال تعديلات وتغيرات على الخدمات الاجتماعية القائمة بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن لاستثمار قدرات وطاقات الإنسان وهذه العملية تقوم على مدى مساهمة ومشاركة الأفراد في تنمية وتقدم المجتمع من ناحية وعلى مدى مساهمة المجتمع في توفير الخدمات وتحقيق الرفاهية لأفراده من ناحية أخرى ويتطلب ذلك تحقيق تغييرات جوهرية في النظام الاجتماعي تهدف إلى الرفاهية للأفراد وتطوير وتقدم المجتمع(٣٠) .

والحقيقة لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لارتباط كل منهما بالأخرى إذ تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من

ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع الدخل وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية أخرى حيث إن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية من أجله (٣١).

دور التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

أهداف التنمية في الريف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية هي الفلاح نفسه الإنسان المستفيد من هذه التنمية وأنه المتأثر بها وهو في نفس الوقت المؤثر فيها ويتوقف نجاح هذه التنمية على اقتناعه بها ووثوقه بفائدتها واشتراكه فيها ومساهمته ومساندته لها باعتبار أن وسائلها مشاريع له ولصالحه وللمجتمع الذي يعيش فيه هذه الأهداف نفسها هي أهداف النظام التعاوني(٣٢).

فالتعاون الزراعي نظام اجتماعي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الفلاح وتحسين ظروف حياته وأن تعيش في مجتمع سليم متأخ متعاون متحاب ويؤدي التعاون دوره في الوصول إلى هذا الهدف الاجتماعي بوسائل اقتصادية في غالبيتها لأن رفع مستوى معيشة الفلاح وتكوين المجتمع السليم في القرية يستلزم زيادة دخل أهل الريف هذه الزيادة في الدخل تستلزم زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وتركيزه وتقليل تكاليفه ثم العناية به في الخدمة ومكافحة آفاته وتسويقه.

ويقاس نجاح الجمعية التعاونية بالقرية بمقدار تأثيرها على مجتمع القرية اقتصاديًا واجتماعيًا.

٣ – البعد الثقافي للتنمية:

لقد بدأ اعتراف الجماعة الدولية بالحاجة لوضع الثقافة في محور عملية التنمية على الرغم من أن ذلك لم يتم بعد على نطاق واسع بحيث ينعكس بشكل علمي فمن المعترف به في المجتمعات الصناعية أن النمو الحقيقي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع احترام البيئة وقيمة

الحياة ويعد إهدار الطاقة شيئا ضارًا في هذه المجتمعات حي تعطي أهمية كبرى لقيمة العلاقات الإنسانية وكذلك لأسلوب حياة الفرد والجماعة أما في الدول النامية فقد أصبحت الرغبة في ربط التقدم والعدالة والتضامن مع احترام قيم ثقافية معينة واضحة بشكل متزايد(٣٣) .

ويعد ذلك اتجاهًا مشجعًا ولكن مازال هناك الكثير مما يستوجب عمله قبل أن تتضمن هذه الاهتمامات التي بدأت في الظهور على المستوى العالمي.

لذلك فإنه من غير المفهوم أن توضع برامج التنمية دون أخذ تنوع الثقافات والتفاعل الثقافي بين الأقطار والمناطق المختلفة في العالم في الاعتبار والهدف الرئيسي، من العقد هو إقناع واضعي القرارات سواء في القطاع العام أو الخاص بضرورة أخذ العوامل البشرية في الاعتبار عند تعريف إستراتيجيات العمل من أجل التنمية وعلى مستوى أكثر عمومية

فإن الموضوع يتعلق بالمساعدة في تشكيل طرق جديدة للتفكير تعطي وزنا أكبر للجوانب النوعية والبشرية للتنمية وخلق وعي جديد بأهمية البعد الثقافي في جميع إجراءات التنمية الثقافية هو بناء الإنسان بناءً معنويا ومن هذا الهدف تبرز الأهداف الثانوية ويبرز في نفس الوقت دور الإعلام في تحقيق هذه الأهداف، وتتفق معظم أهداف وزارات الثقافة ووزارات الإعلام في البلدان النامية في مفهوم التنمية ولكن الصعوبة تبدأ مع التطبيق ومع التخطيط الثقافي والإعلامي وذلك لأن العمل اليومي يستوعب في كثير من الأحيان طاقات أجهزة الثقافة والإعلام فيتوه منها الطريق الذي رسمه التخطيط أو يتعذر تنفيذ أمهات الأعمال الثقافية بسبب تركيز الجهد على مانشتات الصحف ونشرات الأخبار في الإذاعة والتلفزيون وما حول ذلك.

ويرى مالك بن بني أنه لا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك من أشياء بل بمقدار ما فيه من أفكار يحدث أن تلم بالمجتمع ظروف أليمة كأن يحدث فيضان أو تقع حرب فتمحو منه عالم الأشياء محوا كاملا

أو تفتقده إلى حين ميزة السيطرة عليه فإذا حدث في الوقت ذاته أن فقد المجتمع السيطرة على عالم الأفكار كان الخراب ما حقا إذا استطاع أن ينفذ أفكاره يكون قد أنقذ كل شيء لأنه يستطيع أن يعيد بناء عالم الأشياء.

ويشير أصحاب الاتجاه الانتشاري إلى أن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق الاتصال والانتشار الثقافي (Cultural Diffution) وذلك من خلال انتقال العناصر الثقافية والدول المتقدمة إلى المجتمعات النامية ولكن من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقافي من مجتمع معين وتطبيقه بنفس الصورة في مجتمع آخر نظرًا للاختلافات الكثيرة في الظروف الاجتماعية والملابسات القومية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض (٣٤).

ثالثًا: تنمية المجتمع المحلي :

قبل الحديث عن التنمية الريفية والتنمية الزراعية يجدر بنا الإشارة إلى تنمية المجتمع المحلي.

حيث يرى سملزر (Samelser) أن المجتمع المحلي يتألف من مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة تربطهم علاقات متشابكة وأدوار وأهداف مشتركة وتحكمهم مجموعة من العادات والتقاليد كأداة للضبط الاجتماعي وتنظيم العلاقات وأنماط السلوك بينهم ومن طبيعة المجتمع المحلي الحياة المشتركة بين أفراده بالإضافة إلى عنصر القرابة بينهم(٣٥).

ويوضح ذلك أن المجتمع المحلي هو المجتمع الذي يمثل نسقًا اجتماعيًا له بناؤه الاجتماعي ووظائفه الخاصة كما أن النسق الاجتماعي Social system)) يمثل نموذجا للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والإدارة والأهداف والضوابط الاجتماعية ويتجه الاتصال المباشر بين أفراده في تكوين واستمرار العلاقات بينهم ويتشابه أعضاؤه في أسلوب الحياة اليومية من أفعال وأعمال وعادات وتقاليد(٣٦) .

ويعرف (Sanders) تنمية المجتمع المحلي بأنها عملية تحتاج إلى تضافر جهود كافة المتخصصين في المجالات المختلفة بالإضافة إلى

جهود أعضاء المجتمع نفسه – وينظر إلى تنمية المجتمع المحلي على أنها عملية متكاملة تشتمل على مجموعة من البرامج والأنشطة كمنهج وحركة بمعنى أن تنمية المجتمع المحلي تشتمل على مجموعة من التعريفات منها(٣٧).

تنمية المجتمع المحلي كعملية (Process) بمعنى أنها ترتكز على المشروعات والعمليات اللازمة لتقدم المجتمع وتطوره وإحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراده مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الظروف النفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع ويتوقف نجاح أهداف مشروعات التنمية المحلية على تلك الظروف.

تنمية المجتمع المحلي كمنهج (Method) حيث تشتمل على مجموعة من المناهج المستخدمة في عملية التنمية وهي تعتبر إجراءات فعلية تحدد مسارها.

تنمية المجتمع كبرنامج (Program) وتشتمل التنمية المحلية على مجموعة من الأنشطة تمثل جوهر البرنامج مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى خلق تنظيم معين.

تنمية المجتمع كحركة (Movement) وتهدف إلى التقدم وتحقيق نوع من التنظيم الاجتماعي من أجل إنجاز أهداف تنمية المجتمع وبرامجها المنشودة.

وهناك بعض المفكرين الذين عرفوها بأنها العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزاءها وعن طريق هذا تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع(٣٨).

ومن ناحية أخرى يرى البعض أنها عملية تعبئة وتنظيم جهود المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والفنية والمالية المتاحة(٣٩).

رابعًا: التنمية الريفية:

ارتبطت الاتجاهات النظرية للتنمية الريفية بنشأة وتطور علم الاجتماع الريفي، قبل الحرب العالمية الثانية تغير في ميزان القوى الدولية حيث قفزت الولايات المتحدة الأمريكية لتتزعم العالم الرأسمالي الغربي كما ظهر الاتحاد السوفيتي السابق ليتزعم مجموعة الدول الاشتراكية مقدما نموذجا جديدا للتنمية ينافس به النموذج الغربي وبينهما مجموعة البلدان النامية التي نالت استقلالها السياسي.

ومن ثم بدأت محاولة القضاء على تخلفها وإحداث التنمية لمجتمعاتها وفي هذا المناخ الدولي أخذت النظريات التنموية في الظهور(٤٠) .

وتعرفها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بأنها (عملية تنمية شاملة للجزء الريفي من المجتمع) عن طريق التغيرات التي تمثل في العناصر المتكاملة الآتية:

أ - التوسع في فرص الاستخدام في كل المجالات الزراعية والصناعة المرتبطة بها.

ب – التوزيع العادل في الدخل لصالح المجموعات الفقيرة وضمان استقرارها من خلال إصلاح نظم الحيازة والجهاز السعري الضريبي.

ج – الاشتراك الفعال لسكان الريف في عملية اتخاذ القرارات على المستوى العالمي المحلي مع العمل من خلال اعتمادهم على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على موظف الدولة(٤١).

وتعرف بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي مرغوب فيه يتجه لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسبة(٤٢).

وتعتمد التنمية الريفية أساسا على إحساس أفراد هذه المجتمعات الريفية بمشاكلهم واشتراكهم فعليا في الخطة التي يمكن بها مقابلة هذه المشكلات والوصول إلى حل مرض لها وتنبعث برامج النهوض

بالمجتمع الريفي من أفراد المجتمع ذاته ويشتركون في إعدادها اشتراكا فعليًا.

وقد تعددت التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة فبعض المنظمات والوكالات الدولية تنظر لها على أنها توفير خدمت اقتصادية واجتماعية للمناطق الريفية لتحسين أسباب الراحة بدون أنشطة لتخليق الدخل وتعرفها الوكالة الأمريكية للتنمية (بأنها مجموعة من الأنشطة الخدمية الاجتماعية لتحسين الظروف والأوضاع الريفية المتكاملة على بعض الأنشطة المتعلقة بالإنتاج وتخليق الرجال (٤٣).

وهي إستراتيجية صممت لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة معينة من الناس الفقراء والرعاة الريفيين أو البدويين وتهدف إلى تحول الناس من المناطق الأقل خصوبة زراعية والأنشطة المتعلقة بها إلى تلك التي هي أكثر عائد عما كان من قبل ثم النظر إلى الاختلال الناشئ بين الموارد المادية والموارد البشرية

وأخيرا حشد رأس المال الناتج عن الجهد المبذول في الأرض الزراعية وذلك لخفض نسبة الفقراء وتحسين نوعية الحياة . (٤٤)

والتنمية الريفية Rural Development هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التعبيرات البنائية الوظيفية والتي تصب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي في تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة مثل التعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية (٤٥).

كما أن التنمية الريفية تعني في الواقع تحسينا لمستوى المعيشة في القرى والمجتمعات الصغيرة وبصفة خاصة من خلال تطوير الزراعة وتحسين استخدام الأرض (٤٦).

ويوجد منظور يوضح نقص رؤوس الأموال في الدول النامية وتأثير ذلك على التنمية الريفية لكون الدول النامية ليس لديها الأساليب التكنولوجية الحديثة ولا تملك رأس المال المطلوب فإنها غالبا ما تستورد هذه التكنولوجيا من الخارج كما تقوم باستكمال رأس المال المطلوب من القروض والمعونات الأجنبية ولعل حركة الثورة الخضراء التي ظهرت في الستينات من هذا القرن والتي نادت بزيادة الإنتاج الغذائي ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية وتنمية الحيازات الصغيرة

في الريف بتقديم قروض لها هي تحسين واضح لهذا النهج التنموي أثبت قصورًا

في تحقيق التنمية الريفية في هذه الدول لأن معظم الفلاحين في مجتمعاتهم المحلية لم يستطيعوا بسبب الفقر وصغر حجم حيازاتهم استخدام التكنولوجيا الحديثة فقد أوضحت تجارب دول شرق وجنوب آسيا أن أكثر المستفيدين من ذلك هم كبار الزراع على عكس صغار الزراع(٤٧) .

والتنمية الريفية المتكاملة منهج جديد يجمع بين مختلف التخصصات لتنمية المناطق الريفية تنمية شاملة وعلى مجموعة من الأنظمة المتصلة الحلقات وهي(٤٨):

أ - النظام القومي للإنتاج وهو زراعي أساسا.

ب – النظام القانوني الطابع الذي يحدد حقوق استخدام الأرض وتوزيع دخل الإنتاج في المناطق الريفية.

ج – النظام المسئول عن اتخاذ القرار الذي يتحدد بهيكل السلطة وإمكانيات استغلال فرص مشاركة سكان الريف على نحو فعال في عملية التنمية.

د – قيام التنمية الريفية المتكاملة على فلسفة معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب يتناول كل المشكلات في ذات الوقت دون تفضيل واحدة على الأخرى.

بل هناك من يضيف أن ملامح المشروع التجاري الكبير قد أخذت تزداد في هذه البيئات الريفية بالنسبة للمزرعة الكبيرة وتتناقض مع الأنماط العامة للتغيرفي الأسرة القروية فبدلا من تناقض الوظائف

الاقتصادية للأسرة ازدادت هذه الوظائف نموًا كما ازدادت التطلعات إلى توسيع مجال الوظائف الثقافية والتربوية وغيرها وكان من آثار ذلك ازدياد للمتطلبات الاقتصادية عند أصحاب المشاريع الزراعية الكبيرة بحيث أصبحت تمتص قدرًا كبيرًا من عائد النمو الجديدفي العمليات الإنتاجية كما أصبحت تفرض نمطا معينا من الأسرة يفتقر إلى الانسجام ولم يعد قادرًا على الوفاء بمطامح الأفراد وتطلعاتهم نتيجة لوجود نزعتين متناقضتين هما(٤٩):

الازدياد الملحوظ في تطلعات الأفراد.

وأنماط السلوك التي تفرضها طبيعة الحياة القروية والعمل الزراعي.

ويكاد يجمع مختلف المهتمين بالتنمية الريفية في مصر على أن المرأة تعد قوة إنتاجية واضحة في الريف المصري وأنها تلعب دورًا بارزًا في اقتصاده فمن جهة تقوم المرأة بمساعدة الرجل في أعمال الحقل المتنوعة ومن جهة أخرى فهي تتحمل المسئولية المباشرة عن المخازن العائلية الاستهلاكية والإنتاجية وهي التي تعد التقاوي المتبقاه من محصول العام السابق لاستخدامها في الفترة الإنتاجية

الجديدة ومسئولة أيضا عن تجميع السماد البلدي المتراكم في حظيرة الماشية. الملحقة بالمنزل تمهيدا لنقله إلى الحقل(٥٠) .

والمقصود بالمشاركة التنموية للمرأة تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي والتي تؤدي إلى إحداث التغيير تسهم في تحقيق درجة من التقدم (٥١).

ولا يمكن للقرية المصرية أن تدخل إطار التنمية من خلال مشروعات تربية الدواجن والمشروعات الحرفية والملابس والتطريز وإنما لابد من تصنيع الريف بحيث يصبح قوة منتجة محسوسة معروفة وتكون له منافذ تسويقية قادرة على توزيع منتجاته بشكل جيد ولصالح المنتجين

لكن مازال هناك كثير من الجوانب الإدارية المؤسسية والتنظيمية في حاجة إلى نقاش فمازالت القرية في حاجة رغم مشروعات التنمية المتكاملة التي يقتصر العمل فيها على اختيار قرى انتقائية وتجئ قضية التنمية البشرية في القرية وما يرتبط بها من قضايا في المقدمة وأهمها التي لابد من مواجهتها كجزء أساسي لتنمية القرية ويجب أن

تشير هنا إلى تناقض واضح في القرية المصرية فبينما تعطي القرية في مصر معدلا من أعلى المعدلات الإنتاجية في الإنتاج الزراعي وهو مصدر الدخل الرئيسي للسكان في الريف وإحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد المصري فإن البيئة التي يعيش فيها هذا المنتج الزراعي الذي يعطي معدلات إنتاجية من أعلى المعدلات الإنتاجية في المحاصيل الحقلية والبستانية فالعالم يعيش في بيئة غير مناسبة وعلى الرغم من جهود الحكومة في توفير الكهرباء للقرية والمياه فإنها مازالت تحتاج إلى الكثير(٥٢).

وعندما أشرنا إلى أن التنمية نوع من التغيير فإننا نقصد نفس ما أشار إليه العالم (باتن) من أن التنمية كسياسة عامة تستهدف تغيريًا حضاريًا شاملاً للمجتمع جميعه بما يعني تغيير الهدف من الحياة ونمطها فضلاً عن أساليبها ووسائلها ومن ثم تصبح بحق التنمية كما وصفها (منسلر) أعظم اختراع اجتماعي ظهر في عصرنا الراهن.

وإذا ما أخذ في الاعتبار النواحي التي سلف عرضها عن مفهوم التنمية على محوري الهدف والأسلوب وأيضا عن أهمية التكامل والشمول في التغيير التنموي فإننا يمكن أن نستخلص مفهوما محددا للتنمية المحلية يتركز في أن التنمية المحلية عملية تغير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا يقوم بها أساسًا أبناء المجتمع المحلي بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى(٥٣).

وفي إطار العمل الجاد في الخطة الخمسية الجديدة للتنمية فإن المطلوب هو وضع خطة قومية شاملة ومتكاملة لدور وسائل الإعلام في التنمية الريفية الشاملة وبمفهوم متكامل يرتبط بين دور أجهزة الإعلام والصحافة العامة والصحافة التعاونية ووسائل الاتصال الجماهيرية ودور أجهزة الاستعلامات والثقافة الجماهيرية والأحزاب ومجلس الإعلام الريفي وذلك باعتبار أن قضية التنمية قضية قومية وهي قضية حياة أو موت تكون بها أو لا تكون(٥٤).

خامسًا: التنمية الزراعية :

يعتبر القطاع الزراعي أحد الدعامات الرئيسية للاقتصاد القومي المصري فهو القطاع الذي يسهم بنحو ٣٠% من الدخل القومي وعن طريقه يتم إنتاج كثير من المواد الأساسية اللازمة للصناعة وبالتالي فهو يساعد على توليد دخول في قطاعات غير زراعية ويعمل نحو ٥٥% من جملة عدد السكان بالقطاع الزراعي ويمثلون نحو ٤٥% من جملة القوى العاملة.

وتمثل الصادرات الزراعية مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي ثم تساهم بنحو ٦٥% من جملة الصادرات هذا بالإضافة إلى أن القطاع الزراعي هو القطاع الذي تعتمد عليه مصر في تحقيق الأمن الغذائي ولمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والكساء وسد الفجوة الغذائية التي تعاني منها مصر والتي نتجت عن زيادة السكان بنسبة ٣٨% في الوقت الذي لم تزد فيه الرقعة الزراعية عن ٢٥% تبلغ جملة المساحة القديمة المنزرع نحو ٥ر٨ مليون فدان وتم إضافة مساحة ١ر٠٢ مليون فدان إليها بعد استصلاحها وتعمل الدولة على رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي بما يتناسب مع متطلبات المرحلة

الحالية ودفع الطاقات السكانية والمتاحة في ها القطاع وذلك لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

ويجب تعبئة الموارد الزراعية المتاحة بدرجة عالية من الكفاءة للحد من مشكلة استيراد الغذاء وهناك بعض المعطيات الضرورية اللازمة للحد من الفجوة الغذائية الزراعية وهذه المتطلبات هي: (٥٥)

توفير تكنولوجيا زراعية متقدمة ثبت نجاحها في الزراعة المصرية خاصة في مجال التكنولوجيا البيولوجية المتمثلة في أصناف عاليه الغلة خاصة في مجال الذرة الشامية والذرة الرفيعة والقمح وبعض أنواع الخضر.

الآثار الواضحة لتحسين المعاملات الزراعية على الغلة الغذائية مثل التسميد والميكنة لمقابلة الاتجاه الحالي لنقص العمالة.

ضرورة الاستغلال الكامل للأراضي الجديدة التي تتم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ والتي مازالت إنتاجيتها متواضعة بكل المعايير الاقتصادية.

الطلب المتزايد للصناعة على بعض السلع الزراعية مثل القطن والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية.

إعطاء الاهتمام الأكبر لمجموعة الحبوب إذ أنها المكون الرئيسي لغذاء الإنسان المصري حيث تمده بحوالي ٧٠% من الاحتياجات الحرارية والبورتين فضلاً عن أهميتها في صناعة الأعلاف.

التوسع في مشروعات الصرف المغطى والعام وتحسين الري خلال سنوات وما لذلك من آثار تحسين التربة الراعية هذا بالإضافة إلى التوسع في برنامج تحسين التربة.

توجيه الاستغلال الزراعي خلال السنوات الخمس القادمة نحو تحقيق الميزة النسبية المحصولية المصرية خاصة المحاصيل التصديرية الرئيسية مثل القطن والأرز والخضر والفاكهة مع المحافظة على توازن مرغوب بين المحاصيل الغذائية والتصديرية محاصيل الأعلاف.

إن رفع معدلات النمو في الزراعة لا يتوقف فقط على حجم الاستثمارات الموجهة بل يتوقف بصفة رئيسية على كفاءة استخدام هذه الاستثمارات.

تحقيق عائد مجز للمزارعين يعتبر شرطا ضروريا لتنمية الإنتاج.

تحقيق معدلات عالية للتنمية الزراعية يتطلب التعاون الوثيق بين الهيئات والوزارات المرتبطة بها.

وإذا كانت أهداف السياسة الزراعية هي تحقيق العمالة في توزيع الدخل داخل القطاع الزراعي ذاته وفيما بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات وكذلك تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى في مجال الزراعة أي تحقيق أقصى دخل زراعي قومي ممكن من المواد المستخدمة.

كل هذا يدعو الصحافة الزراعية والتعاونية إلى تبني أهداف السياسة الزراعية والمطالبة بترشيد الاستهلاك في الموارد الغذائية.

كما أن الصحافة الزراعية مطالبة بتوضيح خطر الفجوة الغذائية على الاقتصاد المصري والخوف من وقوعه تحت رحمة اقتصاديات الدول الأجنبية وضرورة التوسع الأفقي والحفاظ على الرقعة الزراعية الحالية والنهوض بتحسينها وزيادة خصوبتها والاهتمام بالتوسع الرأسي لزيادة الغلة الغذائية.

ويعتبر الغذاء مطلبًا رئيسيًا وحاجة من حاجات الإنسان الأولية ويتمثل إشباع هذه الحاجة مشكلة من أهم المشكلة الحيوية في الدول النامية. حيث تشكو جميعها من نقص الغذاء وجمهورية مصر العربية بدورها كدولة نامية تعاني من أزمة الغذاء وتوفير الطعام لكل فرد ولهذا تتصدى الدولة لحل هذه الأزمة بكل طاقاتها عن طريق الدراسات والمشروعات المتعددة(٥٦).

هوامش الفصل الأول

١- فوزية حمود حسن: دور المرأة في التنمية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والإرشاد، كلية الزراعة فرع بنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩١، ص.٢

٢- المرأة والتنمية في الثمانينات: بحوث ودراسات، المجلد الأول، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٨ – ٣١ مارس، ١٩٨١ ص ص ٣٦، ٣٧.

٣- Hurray, G. Rass Commenity argriration. Harper and Brathers Publishing. N.X. ١٩٥٥, p.٦.

٤- محمد زكي شافعي: التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧٠، ص.٧٨

٥- أحمد زكي الإمام: الجمعيات التعاونية أنواعها ووظائفها ودورها في التنمية الريفية المتكاملة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص .١٩٥

٦- لويس كامل مليكه: ورقة عمل (بين الإعلام والتنمية المؤتمر السنوي للإعلام الداخلي)، ١٩٩٥، ص١٠.

٧- ولبرشرام: أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، ترجمة محمد فتحي، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٢٣.

٨- فاروق أبو زيد: ورقة عمل بعنوان (ملاحظات حول الوظيفة التكاملية لوسائل الإعلام بالمحليات)، المؤتمر السنوي للإعلام الداخلي، القاهرة، ١٩٩٥ ص ١١.

٩- مجدي حفني: مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، سلسلة كتاب الساعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٤.

١٠- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، ط٣، مكتبة وهبة القاهرة، ١٩٧٧، ص.٩١

١١- حمدي حنضل: ورقة عمل بعنوان (تحديات الإعلام الداخلي ودورهفي التنمية الشاملة، المؤتمر السنوي للإعلام الداخلي)، القاهرة، ١٩٩٥، ص.١

١٢- محمد السيد أيوب: الفلاح المصري عبر التاريخ، مطبعة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص.٢٩٥

١٣- عبدالرحمن الصالحي: الدور التنموي للأمم المتحدة، مجلة النيل، العدد رقم ٦٢ – ٦٣، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٤٦.

١٤- Eugen Pusic: Social Welfare and Social Development Geure Bardrecht Geure Bardrecht, London, ١٩٧٢, p.٩٩.

١٥- محمد حسني أمين: الحق في التنمية هل نجحت الأمم المتحدةفي تحقيقه، جريدة الأهرام، العدد رقم ٣٩٨٠٨، ٣ ديسمبر، ١٩٩٥، ص١٠.

١٦- أنور عبد الملك، هيناه كاوتري، برنارد روزبيه، لي تانه كهوي، مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية، ترجمة محمد حسام محمود، الشعبة القومية المصرية لليونسكو، القاهرة، مطبعة التقدم، ١٩٨٨، ص ١٤.

١٧- سوسن عثمان عبد اللطيف: التنمية المحلية للمجتمعات الريفية والحضرية والصحراوية، مطبعة وهدان، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٥٦، ٥٧.

١٨- إقبال الأمير السمالوطي: قراءات في التنمية الاجتماعية، مطبعة وهدان القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٣، ١٤.

١٩- شمس الدين خفاجي، أحمد شمس الدين خفاجي: تشريعات تعاونية، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١١، ١٢.

٢٠- السيد الحسيني: التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية، مطبعة دار المعارض بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص٥.

٢١- Sanir L. Ghabbour Mahamed. Ayyad the State of the Rural arniranst in Developing Countries "Acodeny of Scientlaeic Research and tecalagy caire, Egypt, ١٩٩٠, p.٧.

٢٢- A Dly Saliman, social Development in the new rural Communities in Egypt. Studies on the formation and Development of new rural communities in Egypt Darel Tawen Press, Cairo, ١٩٧٣, p.٧.

٢٣- محمد علي غريب: دور الإذاعات الإقليمية في تنمية المجتمع المحلي دراسة مقارنة على إذاعة القناة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق، قسم الإعلام، ١٩٩٣، ص.٩

٢٤- سلامة أبو زيد: ورقة عمل بعنوان (دور الإعلام في التنمية الريفية) مقدمة لندوة دور الإعلام في التثقيف التعاوني الزراعي – مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية، ٢٨ – ١٩٨٣/٨/٣٠، ص.٢

٢٥- عبد الرحمن يسري أحمد: التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية ١٩٨٥، ص ص ٤٤ – .٤٥

٢٦- Morgan and others. Reading in Cinomic Development Wasworth, Publishing Company, California, ١٩٦٣, p.١٤.

٢٧- مجلة النيل: الدور التنموي للأمم المتحدة، الهيئة العامة للاستعلامات مطابع التنمية، العدد ٦٢ – ٦٣، أكتوبر، ١٩٩٥، ص ٥٤.

٢٨- محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، مطبعة جامعة القاهرة، والكتاب الجامعي، ١٩٨٨، ط٤، ص ص، ٢٥، ٢٦.

٢٩- عدلي سليمان: العمل الجماعي والتنمية من منظور الخدمة الاجتماعية مطابع الدار البيضاء، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٥٣، ٥٤.

٣٠- Hobhouse, Social development its nature and condition Allen and Uniuin Ltd, London, ١٩٦٦, p.٧٥.

٣١- عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع الإسلامي، مكتبة نهضة الشرق، ط١٣، القاهرة، ١٩٨٣، ص.١٣

٣٢- علي عبد الرحمن: التعاون الزراعي في مرحلة جديدة، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، سلسلة التثقيف التعاوني، العدد رقم ٣، مطابع دار الهلال سلامة، الزقازيق، ١٩٨٣، ص٦١.

٣٣- اليونسكو: دليل عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية، ١٩٨٨ – ١٩٩٧ ص.١٣

٣٤- إسماعيل عبد الباري: أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ ص.٦٠

٣٥- Samelser, Sociology Jhon Wiley and Berkely California Sons, Inc. New York, ١٩٦٧, p.٨٦.

٣٦- Werrg. Bennis and others, the Planning of change Holt Rine Hart and Winson, N.X. ١٩٦١, p.٤٠٠.

٣٧- Sanders, The Coraminity. The ronale press company New York, ١٩٥٨, pp.٤٠٦-٤٠٧.

٣٨- أيمن أحمد أنسي الإسكندراني: ردود النقابات العمالية في تنمية المجتمعات المحلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة – جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨١، ص.٣٨

٣٩- Ronald dore and Zoemars, Community development London, Cronn Heb. ١٩٨٧, p.١٤.

٤٠- محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢، ص ص ٨، .١٣

٤١- محمد رياض الغنيمي: طرق وأساليب إدارة التنمية الريفية، الكتاب السنوي للتنمية الريفية، العدد الثاني، ١٩٨٤، ص١٣٢.

٤٢- سوسن عثمان عبد اللطيف: التنمية المحلية للمجتمعات الريفية والحضرية والصحراوية المستخدمة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥ ص.١٢٢

٤٣- صلاح الدين منسي: تنمية القرية المصرية بين الاعتماد على الخارج والاعتماد على الذات، دراسة سوسيولوجية لقرية مصري، مكتبة دار التأليف القاهرة، ١٩٨٩، ص.٣٠

٤٤- Gazendro Singb: Rural Development Shnalyys Bankok. Thailand, ١٩٧٧, pp.٣-٤.

٤٥- كمال التابعي: القيم الاجتماعية والتنمية الريفية، دراسة علم الاجتماع الريفي، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٠، ص.١٧

٤٦- مرجع المعلم في بيولوجيا المجتمعات البشرية للدول العربية اليونسكو، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٨١، ص٢٦٧.

٤٧- دار بصام: انعكاسات حول تشخيص نمط القرى السائد لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة وتطبيقاتها في دول العالم الثالث، ندوة المرأة الريفية في الوطن العربي، ترشحها الإدارة الاجتماعية للأمانة العامة بجامعة الدول العربية، ١٩٨١، ص٢٣.

٤٨- محمد رشاد: تجربة من مصر الإعلام والتنمية في المجال الزراعي والتعاوني مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٨، ١٩٩٠، ص.١٤٣

٤٩- محمد الجوهري، علياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص٧١.

٥٠- إبراهيم محرم: إدماج المرأة في برامج التنمية الريفية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٩، ١٩٨٥، ص ص ٤٩، ٥٠.

٥١- آمال حسن الغزاوي: الموضوعات والقضايا التي تعالجها برامج المرأة في التلفزيون المصري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٦٤، ٦٥.

٥٢- جريدة الأهرام: تصنيع الريف هو طريق التنمية، العدد رقم ٣٩٨٢٥، ٢٠ ديسمبر، ١٩٩٥، ط٢، ص١٤.

٥٣- إبراهيم محرم: التنمية الريفية، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية، سلسلة التثقيف التعاوني، العدد ١٢، مطابع انترناشيونال، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٢، ١٣.

٥٤- سلامة أبو زيد: دور الأعلام في التنمية الريفية، ورقة عمل لندوة دور الإعلام في التثقيف التعاوني ٢٨ – ١٩٨٣/٨/٣٠، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية، ص.١٧

٥٥- كمال حمدي أبو الخير: تنظيم الملكية الزراعية، دراسة مقارنة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص.٤١٧

٥٦- أسما حسين حافظ: الصحافة والأمن الغذائي، دراسة تحليلية لدور الصحف اليومية حيال مشكلة الغذاء في مصر، رسالة ماجستير، ص ١.

الفصل الثاني

(الإرشاد الزراعي وأهميته للمجتمع المصري)

مدخـل :

أولاً: تعريف الإرشاد الزراعي وأهميته للريف المصري.

ثانيًا: الإرشاد الزراعي والتنمية.

ثالثًا: علاقة الإرشاد الزراعي بالتعاون الزراعي.

رابعًا: علاقة الإرشاد الزراعي بالمؤسسات المجتمعية الريفية.

خامسًا: الوسائل الإرشادية.

مدخـل :

إذا نظرنا إلى تاريخ تطور سلوك الإنسانية منذ أقدم العصور نجد أنه اعتمد على التعليم الإرشادي في غير المدرسة فتعلم الصيد وسياسة الحيوان كلها تناقلها الأجيال الأولى للبشرية لا عن طريق المدرسة بل عن طريق نقل الخبرة ومن خلال توارث الثقافات وانتشار المعرفة على أيدي معلمين أو مرشدين.

أولاً: تعريف الإرشاد الزراعي وأهميته للريف المصري :

أ -تعـريفـه:

اجتمعت الآراء والتعريفات على أن الإرشاد الزراعي: نوع من التعليم يمتد ويوجه خارج النطاق المدرسي النظامي التقليدي بقصد تعليم وتدريب وتوعية الزراع والأسر الزراعية وترغيبهم في اقتباس أحدث الطرق والأساليب الزراعية الإنتاجية والتعاونية والتسويقية والإدارية الزراعية والتمويلية والاستهلاكية والادخارية بما يؤدي غلى إسهام الزراع وأسرهم تلقائيا في النهوض بمستوياتهم في كل ما يتعلق بالشئون الزراعية والمنزلية والمجتمعية الريفية المحلية(١).

ويتضمن هذا التعريف ثلاث نقاط هامة هي:

إن الإرشاد الزراعي عملية تعليمية تهدف إلى معاونة الناس في مساعدة أنفسهم بأنفسهم فلا يعتبر الإرشاد الزراعي بذلك هيئة لتقديم خدمات أو هيئة لفرض تطبيق القوانين الزراعية فوظيفته الرئيسية مساعدة الناس بمدهم بالمعارف لرفع مستواهم الفكري وتعليمهم مهارات جديدة وتغيير اتجاهاتهم ونظراتهم لتقبل الجديد وحفزهم للسعي المتواصل للتعرف على مشاكلهم المستجدة والتوصل إلى علاجها وبهذا فإن الإرشاد الزراعي يركز على الناحية التعليمية باعتبارها أكثر تأثيرًا ودوامًا وفاعلية.

يحدد التعريف مجال النشاط الإرشادي باشتماله على كل من المنزل والمزرعة كوحدة واحدة متكاملة يؤثر كل منهما في الآخر بالإضافة فإن مهنة الزراعة في أجزاء كثيرة من بقاع العالم تعد طريقة للحياة ولا تقف عند حد كونها أحد مجالات العمل الاقتصادي.

الإرشاد الزراعي يتعامل مع كلا أفراد الأسرة حيث أنه يمكن تحقيق تقدم محسوس، ودائم ما لم تشتمل عملية الاتصال كل من الكبار والصغار أي المزارع وربة المنزل والشباب.

وتعرضت مراجع الإرشاد الزراعي العالمية إلى تعريفات متعددة لمفهوم الإرشاد الزراعي إلاَّ أنها في الواقع لم تختلف كثيرًا في مضمونها العام أو في جوهرها الرئيسي وهذا لا يعني الإقرار منا بأن تعدد هذه التعاريف هي مجرد تنوع لفظي مرجعه اختلاف طريقة الصياغة أو تنوع شخصية الكتاب بل إن بعض هذا التعدد في رأينا كان مقصودًا أو مستهدف .

وعموما فإنه يمكن تعريف الإرشاد الزراعي كما عرفه: (براد فيلر): بأنه عملية تعليمية غير رسمية تهدف إلى تعليم أهل الريف كيفية الرقي بمستوى معيشتهم عن طريق جهدهم الذاتي وذلك؛ بالاستغلال الحكيم للمصادر الطبيعية المتاحة لهم في شكل أجهزة زراعية وتدبيرية منزلية تعمل لصالح الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والدولة(٢).

وطبقًا لتعريف شانج فإن الإرشاد الزراعي هو خدمة تعليمية غير رسمية تؤدي خارج المدرسة بغرض تدريب الفلاحين وأسرهم والتأثير عليهم لتبني الممارسات المحسنة في الإنتاج النباتي

والحيواني وفي الإدارة الزراعية وفي المحافظة على التربة وفي التسويق.

وترى دائرة المعارف الاقتصادية الألمانية أن الإرشاد الزراعي عملية التطوير المستمر للمعارف الزراعية الفنية الإنتاجية وتطبيقها على مستوى شامل في الزراعة أي أنه عملية تطوير وتنمية للمعارف العلمية التي لدينا وكذلك فإن الإرشاد الزراعي تنشيط عملية البحث العلمي، والفني ويرى هاجه Hage أنه شكل ونظام نقل وتوصيل المعلومة العلمية الزراعية غلى مجال التطبيق في الزراعة ويقول أنها نوع من تعليم الكبار ومبدؤها الأساسي مساعدة الزراع ليساعدوا أنفسهم Help them to Help themselves . (٣)

والإرشاد الزراعي هو أحد أساليب أو مناهج تنمية المجتمع بل هو أنشطتها على الإطلاق لإحداث التنمية والتغير الاجتماعي والثقافي وتوفير أساس النمو.

ب – أهمية الإرشاد الزراعي بالنسبة للريف المصري:

ومع سياسات التحرر الاقتصادي يجري تغيير فلسفة الإرشاد الزراعي في مصر حين كانت هذه الفلسفة تقوم في الماضي على أساس، الإرشاد بالحافز أي إعطاء الفلاح الحافز كمنح المكافآت، وتقديم الأسمدة والكيماويات الرخيصة لكي يستجيب ويتبنى الممارسات الإرشادية وسياسة وزارة الزراعة نتيجة لفلسفة الإرشاد الجديدة للاعتماد على الإرشاد التعليمي أو الذاتي

بما يتطلبه ذلك من كفاءة أو مهارة اتصالية خاصة لدى المرشد الزراعي الممارس الفعلي للعملية الإرشادية والتي بدونها لن يستطيع أن يمارس دوره في ظل التغيرات الجديدة (٤).

ولقد استهدفت الخطة الخمسية (٩٢ – ٩٧) في المجال الزراعي تحقيق أربعة أسباب أساسية هي:

تطوير الزراعة المصرية مع النمط التقليدي إلى الزراعة الحديثة لظروف الاقتصاد المصري مع تحسين الإنتاج.

تحقيق أقصى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الضرورية.

العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل الزراعي وارتفاع نصيب الفرد منه.

زيادة الصادرات المصرية من السلع الزراعية ذات الميزة النسبية لإيجاد التوازن مع ما يستورد من سلع أخرى.

ثانيًا: الإرشاد الزراعي والتنمية :

يعتبر النهوض بالإرشاد الزراعي باعتباره أحد النظم المتميزة التي تهدف إلى إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة في المعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات دفعًا لعجلة التنمية الاقتصادية وعاملاً هامًا من عوامل معدلاتها والواقع أن تلك التغيرات السلوكية لها قيمة في حد ذاتها بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية أخرى ترتبط ارتباطًا مباشرًا بأهداف التنمية.

وأكد (أرثرلويس) من أن العنصرين الأساسيين للتنمية الاقتصادية هما توفير المعلومات ووصولها إلى مواقع الإنتاج بطريقة اقتصادية

مع توافر رأس المال هذا أو يعتبر النمو الاقتصادي في نظرة بجانب توافر رأس المال على انتشار المعلومات الفنية والتكنولوجية عن بيئة الإنسان وما تحتويه من أشياء وكائنات صحية تشمل الإنسان نفسه وعلاقاته المتشابكة بغيره ومع ما أكده لويس أن كثيرًا من الاقتصاديين قد أكدوا أن أساس التنمية هو امتداد المعلومات إلى كل فروع النشاط الإنتاجي والاقتصادي للدولة.

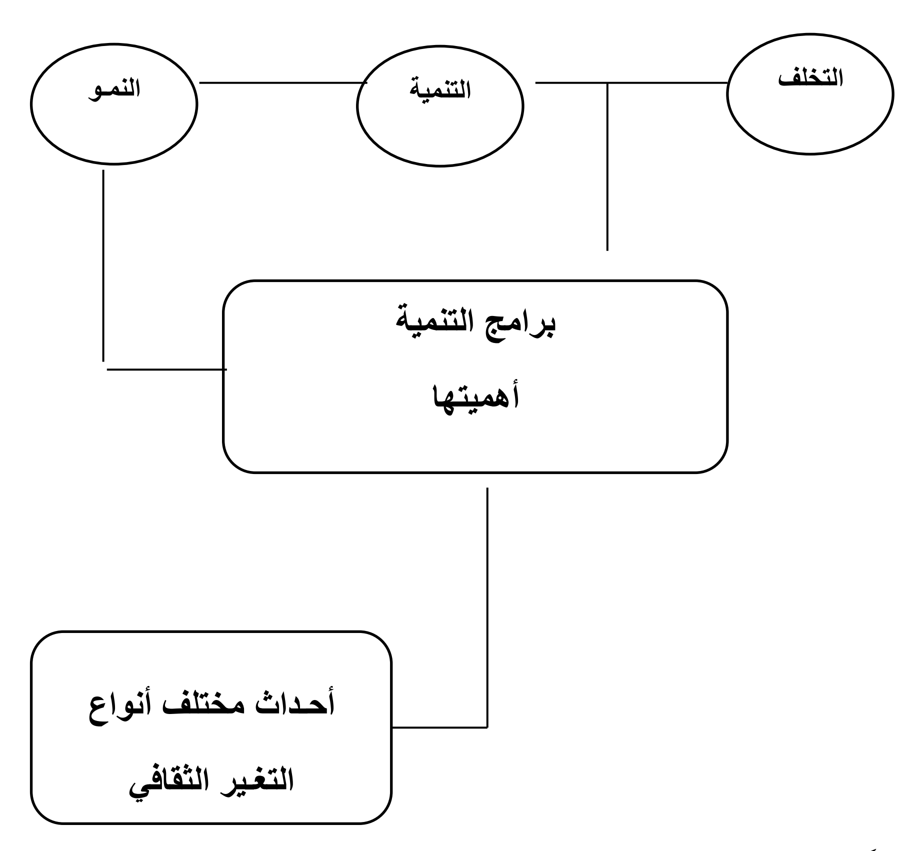
كما أصبحت النظم الإرشادية زراعية كانت أم صناعية تمثل ضرورة سعت برامج التنمية الاقتصادية إلى احتضانها وتبنيها.

وتعتبر الزراعة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ أنها تعتبر الصناعة الرئيسية في العديد من المجتمعات النامية فهي تمد كافة القطاعات الأخرى بالمواد الغذائية والأولية وتمثل جانبا رئيسيا في صادرات هذه المجتمعات ومصدر حصيلتها من العملات الأجنبية لذلك فإن النهوض بالإنتاج الزراعي هو في حد ذاته نهوض بمعدلات التنمية وتحقيق لأهدافها ويلعب الإرشاد الزراعي دورًا هامًا في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي التي يمكن تعريفها بأنها استخدام عناصر

الإنتاج والمدخرات من أرض وعمل ورأس مال وتنظيم بنسب تحقق أقصى ربح ممكن من إنتاج السلع الزراعية والإرشاد الزراعي يرفع كفاءة عناصر الإنتاج المختلفة من خلال تثقيف العنصر البشري وتحسين نوعيته.

وذلك لأن العنصر البشري في العملية الإنتاجية يمثل عنصر العمل والتنظيم اللذان بدورهما يؤثران في كفاءة عنصري الأرض ورأس المال وعموما فإن الإرشاد الزراعي يساهم في رفع كفاءة الإنتاجية الزراعية عن طريق التثقيف.

ويمكن توضيح تلك العلاقة بالشكل التالي، حيث تؤثر برامج الإرشاد الزراعي أحدهما بل أهمها فيما بين التخلف والتنمية ويمتد أثر الإرشاد الزراعي فيما بعد التنمية إلى النمو المطرد ويحدث التغير الاجتماعي الثقافي.



ثالثًا: علاقة الإرشاد الزراعي بالتعاون الزراعي:

بمراجعة تاريخ الفكر التعاوني وجد أن التعليم قد امتزج بالتعاون امتزاجا وثيقا لدرجة أنه أصبح من الصعب الفصل بين مفهوميهما وفي هذا قال: W.B.Watkins عام ١٩٣٣ والذي أصبح مديرا للحلف التعاوني الدولي يمكن التعبير عن التعاون بأنه حركة

اقتصادية تستخدم النشاط التعليمي أو أنه حركة تعليمية تستخدم النشاط الاقتصادي، وقال G.Fauquat في نفس المعنى:

إن أول هدف من أهداف الجمعية التعاونية هو النهوض بالمستوى الاقتصادي لأعضائها من خلال الوسائل التي تستخدم والسلوك الذي تطلبه من أعضائها وتنمية قدراتهم.

وينقسم التعليم التعاوني (غير الرسمي) وهو نوع من أنواع تعليم الكبار إلى نوعين:

الأول: تعليم تمهيدي وهو الذي يسبق تأسيس الجمعية التعاونية.

الثاني: تعليم الأعضاء التعاونيين.

ويتضمن التعليم التمهيدي مرحلتين أساسيتين:

الأولى: مرحلة الدعاية وتهدف إلى نشر الأفكار العامة عن التعاون وإثارة الاهتمام به.

الثانية: مرحلة التعليم وهي توجيه الأعضاء الذين يرغبون في تأسيس جمعية تعاونية أو الذين يرغبون في الانضمام إليها ويتضمن هذا النوع من التعليم دراسة دقيقة للنظام الداخلي للجمعية التعاونية وواجبات الأعضاء ومسئولياتهم وقوانين التعاون ولوائحه وتزداد أهمية التعليم كلما نمت الجمعية وزاد عدد أعضائها وكثرت مشكلاتها وتعقدت مما يتطلب الاستمرار في تعليم الأعضاء بغرض تنمية شعورهم بالانتماء إلى جمعيتهم واعتبارها جزء من وجودهم يعتمد نجاحها على كفاءتهم ومساهمتهم في نشاطها ويهدف هذا النوع الثاني المستمر من التعليم أيضا إلى تنمية قدرات الأعضاء وتدريبهم على مختلف المهارات اللازمة للقيام بالنشاطات المختلفة التي تقوم بها جمعيتهم ويتوقف عليها تحقيق أهدافها.

مما سبق يتضح وجود ارتباط شديد بين التعاون والتعليم بصفة عامة والإرشاد الزراعي بصفة خاصة ويمكن إيجاز نواحي الترابط فيما يلي:

التعاون نظام اقتصادي اجتماعي له محتوى تعليمي ركز عليها الرواد الأوائل وكثير من المفكرين التعاونيين.

التعاون والإرشاد تقوم فلسفتهما على مبدأ المساعدة الذاتية حيث يهدف كلاهما إلى مساعدة الفرد على مساعدة نفسه.

التعاون الزراعي والإرشاد الزراعي يهدفان إلى النهوض بمستوى الزراع اقتصاديا واجتماعيا وإن اختلفت وسائل كل منهما في تحقيق هذه الأهداف فوسيلة الإرشاد الزراعي هي إحداث تغيرات سلوكية للزراع بينما وسيلة التعاون الزراعي في تحقيق ذلك هي العمل على خفض تكاليف الإنتاج الزراعي في جمعيات الشراء التعاونية وزيادة أسعار المنتجات الزراعية في جمعيات البيع التعاونية.

التنظيمات التعاونية الزراعية تعتبر بيئة صالحة يقوم الإرشاد الزراعي بتنفيذ برامجه وتطبيق طرقه داخل إطارها. والإرشاد الزراعي على مستوى القرية في مصر مثلا يقوم بتنفيذ كل برامجه عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض على المستوى المحلي والمرشد الزراعي يستطيع على سبيل المثال أيضا

أن يستغل اجتماعات الجمعية العمومية واجتماعات مجلس الإدارة في توصيل الرسائل الإرشادية وتنفيذ البرامج الإرشادية المختلفة.

الإرشاد الزراعي يهتم بالتعليم التعاوني وتعتبره أحد المجالات الغنية الواجب الإرشاد عنها كما يستغل التعليم التعاوني معظم الطرق والمعنيات الإرشادية المعروفة في الوصول إلى أهدافه.

أما عن دور الإرشاد الزراعي، في تنشيط العمل التعاوني في مصر فقد أشارأبو شعيشع إلى أن الجمعيات التعاونية في مصر تقوم بجميع الأعمال الداخلية في نطاق النشاط الزراعي متضمنة الإرشاد الزراعي، وقد نص القرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ على تحديد اختصاصات المشرف الزراعي والتي كان أولها التوجيه والإرشاد بهدف زيادة الإنتاج وتنفيذ برنامج الجمعية التعاونية.

كما أن نظام الخدمة الإرشادية في مصر بدأت تأخذ بنظام التكامل بين الإرشاد الزراعي والتعاون الزراعي كما فعلت الكثير من دول العالم ذات الملكيات الصغيرة، مما سبق يخضع أن دور الإرشاد الزراعي في تنشيط العمل التعاوني في مصر يتسم بالضعف وعدم

الوضوح ويرجع ذلك إلى العديد من المشكلات التي تعوق قيام الجهاز الإرشادي بدوره في تنشيط العمل التعاوني الزراعي الأمر الذي يحتم ضرورة التعرف على تلك المشكلات حتـى بتمكن للقائمين بأمر الجهاز الإرشادي التعاوني أخذها في الاعتبار حتى يمكن التخلص منها نهائيا أو التقليل من آثارها السلبية(٥).

رابعًا: علاقة الإرشاد الزراعي بالمؤسسات المجتمعية الريفية:

يلعب الإرشاد الزراعي دورًا ملموسًا في التأثير على مختلف النظم والنسق المجتمعية في الريف وبتطوير وتقدم هذه النظم والمؤسسات الريفية فإن هذا بدوره يلعب دورا هو الآخر في تطوير وانطلاقه الإرشاد الزراعـي واتسـاع نطاق نشاطه مما يحقق ارتفاع معدلات التنمية الريفية.

ولقد سبق القول أن الإرشاد الزراعي معني أساسا بأحداث تغيرات جوهرية في اتجاهات ونظرة الفلاح وتدريبه وإمداده بالخبرات والمهارات المفيدة وعموما فإن الإرشاد الزراعي يعمل على مد

الرجال والنساء والشباب بالمعلومات الحديثة في الشئون الزراعية والمنزلية وبالتالي تمكنهم من رفع مستواهم المعيشي وما يتبع ذلك عادة من تطوير شامل للمجتمع إن أهم مبهمات الإرشاد الزراعي هو تنمية الناس كأفراد وكقادة وكأعضاء متعاونين بالمجتمع المحلي.

كما يعني الإرشاد الزراعي بتعليم الناس بإدارة مزارعهم بطرق أكثر كفاءة من الناحية الإنتاجية والاقتصادية فيقوم المرشدون الزراعيون بتقديم توصيات عملية للفلاحين على الطرق الإنتاجية المحسنة للمحاصيل النباتية والحيوانية في حدود مواردهم البشرية والأرضية وإمكانياتهم الرأسمالية والمعدات والأدوات الزراعية المتوفرة لديهم ونتيجة تمكين الزراع من الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية والإنسانية التي في متناولهم فإن هذا يؤدي بالتالي إلى رفع كفاءتهم الإنتاجية بما يحقق مستويات داخلية ومعيشية أعلى.

وتعد المنظمات التعاونية الريفية من أهم القنوات التي يمكن للمرشد الزراعي عن طريقها الوصول إلى السكان الريفيين وتنبههم للأساليب الإنتاجية الزراعية التسويقية المحسنة التي ينصح بها وعلى

هذا يمكن للإرشاد الزراعي أن يؤثر كثيرًا على المنظمات الريفية بأن يمد أهل الريف بالأفكار والمعلومات التي تسهل لهم مهمة تأسيس وتنظيم وتقوية مثل هذه المنظمات بحيث تجعلها أكثر فاعلية ونجاحا(٦).

خامسًا: الوسائل الإرشادية:

هناك العديد من الوسائل الإرشادية ولكننا ركزنا على الصحافة لأنها محل الدراسة.

الصحف كوسيلة إرشادية:

المقصود بها هنا الكتابة الإرشادية في الصحف اليومية أو الأسبوعية حيث يخصص مكان معين بالجريدة يقوم على تحريره (كتاب فني متخصص).

و يجدر الإشارة إلى المجهود الذي يبذله المرشد الزراعي ليكتب خبرًا صحفيا والعلاقات التي يجب أن يبنيها مع مرسلي الصحف ومحرريها بحيث تسهل هذه العلاقة كل ما يختص بتميزه ونشر ما

يطلبه بما لا يتعارض مع ما يراد نشره مع الصالح العام ويجب أن يأخذ النشر الإرشادي في الصحف طابع الواضح السهل الاقتصادي الملفت للنظر والحافز على تبني ما به أو يحسن تدعيم النشر الصحفي بالصور أو الرسوم الإيضاحية لزيادة أثرها التعليمي(٧).

ويمكن إيجاز مميزات الصحف كوسيلة إرشادية في أنها:

تنقل الرسالة الإرشادية إلى عدد كبير من المرشدين القارئين.

تحمل الثقة التي توصف بها الكلمات المكتوبة.

تعتبر أقل الطرق الإرشادية تكلفة.

تعتبر من أسرع الطرق الإرشادية توصيلاً للرسائل خاصة في حالات الأزمات.

تسهيل نشر الرسالة بما يزيد الإقناع بها.

تعطي المجتمع غير الريفي فكرة عن أخبار الزراعة وتطورها.

كما أن هناك أوجه قصور في الصحف كطريقة إرشادية يمكن تلخيصها في:

ضآلة تأثيرها عند ارتفاع نسبة الأمية في المسترشدين.

عدم الإقبال على شراء الصحف في بعض المناطق المتخلفة.

قلة عدد العاملين في الإرشاد ذوي الخبرة الصحفية الإرشادية.

تدخل بعض المحررين الصحفيين أحيانا في طريقة عرض الرسالة الإرشادية بما يهدم القيم التعليمية لها في حالة عدم فهمهم لمضمون الرسالة الإرشادية بهدم القيم التعليمية لها وأسلوب عرضها.

صعوبة تقييم أثر الصحيفة إرشاديًا.

كما يستخدم الإرشاد الزراعي حاليا طرقا ووسائل لتنفيذ رسالته منها:

إرشاد الزراع إرشادًا عمليًا عن طريق إقامة الحقول الإرشادية التي تنفذ فيها نتائج البحوث الزراعية والتوصيات الفنية بمعرفة الزراع الحائزين لهذه الحقول تحت إشراف جهاز الإرشاد الزراعي.

اجتماعات في القرى مع الزراع وزيارات لهم في حقولهم.

عروض سينمائية تعرض فيها أفلام زراعية تعالج مشكلة من المشاكل التي تواجه الزراع.

التوعية من خلال البرامج الزراعية والريفية بالإذاعة والتليفزيون واستعمال الملصقات والإعلان في الصحف والمجلات.

إصدار نشرة متخصصة للإرشاد الزراعي بالمجان وتوزيعها على الزراع والإرشاد الزراعي يتم عن طريق الوسائل الآتية:

الوحدات الزراعية.

القرى الإرشادية.

الحملات الإرشادية.

مشروع تشجيع الزراع الممتازين.

المعارض الزراعية والمتاحف.

مجلة الإرشاد الزراعي.

هوامش الفصل الثاني

١- حسين زكي الخولي: الإرشاد الزراعي، دوره في تطوير الريف، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦٨، ص ص ١٥٥، ١٥٧.

٢- أحمد عمر، خيري أبو السعود، طه أبو شعيشع، أحمد الرافعي: المرجع في الإرشاد الزراعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٠٢.

٣- عبد الغفار طه عبد الغفار: الإرشاد الزراعي بين الفلسفة والتطبيق مطبعة Sand، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص.٤٦

٤- عبد الفتاح عبد النبي: المرشد الزراعي، تقويم ميداني للأداء الاتصالي المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٥، ٦.

٥- إبراهيم محمد إبراهيم الصواف: دور الإرشاد الزراعي في تنشيط العمل التعاوني، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي جامعة الأزهر، غير منشورة، ١٩٩٢، ص.٤٤

٦- فخري شوشة: الإرشاد الزراعي، معهد التعاون الزراعي، ١٩٩١، ص ص ١٩ .٢٠

٧- أحمد محمد عمر: الإرشاد الزراعي، وفستا للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧، ص .١٦٣

الفصل الثالث

(الصحافة ودورها في تشكيل الوعي)

مدخــل :

أولا : تعريف الوعي .

ثانيًا: دور الصحـافة في تشكيل الوعي التعاونـي.

مدخـل :

لاشك أن الأجهزة الإعلامية لها دور بارز ومؤثر وفعال في نجاح التعاونيات الزراعية ومساعدتها في أداء رسالتها الاجتماعية والاقتصادية بما تقوم بنشره عن الأداء المميز لبعض التعاونيات الزراعية ودورها في علاج بعض المشاكل التي تعترض مسيرة الحركة التعاونية وما تقدمه من آراء الخبراء المختصين في المشاكل المختلفة للحياة الريفية.

ويعتبر مجلس الإعلام الريفي هو الجهاز الذي ينوط بمسئولية النهوض بالوظيفة الإعلامية الريفية على مستوى الجمهورية وتعود نشأة هذا المجلس إلى سنة ١٩٦٢ وفي سنة ١٩٨٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٠٠٥ بالتشكيل الحالي لهذا الجهاز الهام بهدف تبني وضع السياسة الإعلامية التي تستهدف خدمة التنمية الزراعية والنهوض بالمجتمع الريفي والفكر الزراعي لدى جمهور الفلاحين المزارعين الأمر الذي يؤدي في محصلته النهائية إلى زيادة الإنتاج الزراعي في إطار السياسة الزراعية العامة للدولة(١).

أولاً: تعريف الوعـي :

الوعي انعكاس وتصوير للواقع المحيط بالإنسان بقصد معرفة هذا الواقع وإدراكه وعلى ذلك يعرف البعض الوعي بأنه "محتوى العقل فهو كل شيء يستمد منه الخبرة المباشرة مشكلاً إدراكنا وشعورنا وأحاسيسنا وتصوراتنا وأفكارنافهو الإجمالي العام للخبرة(٢).

ويعرفه البعض بأنه "حالة عقلية وسلوكية تتكون من خلال المعطيات الحياتية سواء كانت تاريخية أو معاصرة على المستويين الاجتماعي، والفردي حيث تنعكس هذه الحالة على الفعل الاجتماعي للفرد والمجتمع ككل تجاه المعطيات الحياتية الفعلية(٣).

ويمكن التمييز بين مستويين للوعي أحدهما فردي خاص والثاني عام اجتماعي توصف العلاقة بينهم بأنها علاقة جدلية ذلك أن الوعي الفردي وإن كان يعبر عن العالم الخاص للفرد فإنه يؤثر في الوعي الاجتماعي ولكن هذا الأخير ليس مجرد جمع بسيط لمجموع وعي الأفراد لأنه يكسب وعي الأفراد خصائص المرحلة التاريخية للوعي الاجتماعي.

وهناك من يعرف الوعي بأنه عبارة عن إدراك الفرد لنفسه وبيئته المحيطة وهو على درجات من الوضوح والتعقيد(٤).

والوعي بهذا المعنى يتضمن إدراك الفرد لنفسه باعتباره عضو في جماعة له وظيفة عقلية وجسمية وإدراكه للعالم الخارجي في حين يذهب آخرون في تعريفهم للوعي بأنه تعبير عن خبرة الحياة اليومية المباشرة وحياة البشر اليومية والوعي هو محتوى العقل فهو كل شيء مستمد من الخبرة المباشرة مشكلا إدراكنا ومشاعرنا وأحاسيسنا وتصوراتنا وأفكارنا فهو الإجمالي العام للخبرة وهو حالة عقلية وسلوكية تتكون من خلال المعطيات الحياتية سواء كانت تاريخية أو معاصرة على المستويين الاجتماعي، والفردي بحيث تنعكس هذه الحالة على الفعل الاجتماعي للفرد والمجتمع تجاه المعطيات الحياتية المعاشة(٥).

وتكاد تكون محاولة صياغة تصور حول الوعي عموما محاولة مستمرة مع الفكر الإنساني عبر مسيرته الطويلة فقلما تجد مفكرًا إلاَّ وكان له موقف أساسي من مسألة الوعي رغم استخدام هذه الكلمة

كثيرًا على لسان الساسة والباحثين والعامة فيعتقد أن مفهومه لا يزال مفهومًا مشكلاً يكتنفه قدر من الغموض يتجه لكثرة ما قيل عنه

فالنظرية البنائية الوظيفية تناقلت عن عمد موضوع الوعي الاجتماعي لأسباب كثيرة من بينها أن الوعي مقولة ماركسية وبالتالي يعني العمل بها حتى لو تم تغيير مضمونها ووظائفها نقطة تحسب للماركسية.

والماركسية مع أنها أكدت أهمية الوعي الطبقي كمطلب لعمل الطبقة المتواصل لتغيير البناء الاجتماعي فإن ما احتوته حول الوعي ومستوياته والعوامل المؤثرة فيه يكاد يكون انعكاسات مبعثرة لم تحظ بالاهتمام الكافي لغيرها من المقولات في النظرية الماركسية أما إذا جئنا إلى ما يمكن تسميته بالوعي التنموي فرغم ترديد المصطلح ورغم تأكيد بعض الكتابات والدراسات والتوجيهات التنموي على أهمية الوعي التنموي فإن المتاح حوله أكثر من بعثرة من قضايا الوعي الاجتماعي ويرى البعض أمثال (لكسلورد وتوجانيوف) أن الوعي الاجتماعي يعني فقط انعكاس الوجود الاجتماعي بواسطة الوعي وبالتالي، يخرج من محتوى الوعي الاجتماعي بالطبيعة

ويصبح وعيا فقط حول المجتمع في حين أن الوعي بالطبيعة يأتي من نشاطات البشر للسيطرة على الطبيعة التي تجعل الطبيعة تنعكس بقوانينها وخواصها من وعي البشر الأمر الذي يجعل الوعي بالطبيعة والوعي بالمجتمع نتاجا يتبعان للمجتمع ويؤثران فيه ويصبحان من محتويات الوعي الاجتماعي.

كما أن هناك خصائص للوعي الاجتماعي وهي:

أن ينشأ في سياق تكوين اجتماعي له خصائصه.

أن يتأثر بأنماط العلاقات الاجتماعية الأساسية في هذا التكوين الاجتماعي.

تدخل كل من الأفكار والآراء الدينية والفلسفية والأخلاقية في نطاقه.

إحاطته بكل الواقع المحيط بالإنسان والمجتمع والطبيعة ولهذا فهو أكثر شمولاً وتنوعًا وتعقيدًا وأكثر ارتباطًا بالوجود الاجتماعي.

أن هناك مستويين للوعي الاجتماعي على أنه المستوى السيكولوجي أحدهما فردي والثاني جماعي.

أنه يمكن التمييز على المستوى المعرفي بين الوعي اليومي والمباشر والوعي النظري الأكثر تجريدًا فاليومي المباشر تعبير عن خبرة الحياة اليومية المباشرة وحاجات البشر اليومية أي أنه أكثر ارتباطًا بالوجود المباشر في الوعي النظري يحاول فهم جوهر الواقع الاجتماعي و ظاهراته والقوانين الأساسية التي تحكمه.

وثمة بعض الاعتراضات على إلحاق صفة ما بكلمة الوعي كأن تقول الوعي القومي الوعي الطبقي التنموي...إلخ.

فقد اعترض (دانيال بيل D.Bell) مثلا على إلحاق صفة ما بكلمة الوعي كما اعترض (وليم جيمس W.James) عام ١٨٨٢ فضلاً استخدام عبارة الوعي بالشيء العين كأن نقول الوعي بالمسألة القومية أو الوعي بالتنمية ومع أن هذا الاعتراض يبدو أنه مسألة صياغة وشكل إلاَّ أنه قد لا يجد القبول لدى البعض غير التي قصدها دانيال بيل الذي يمكن أن يدعم عدم قبوله له بالطرح النظري الذي يفرق بين الطبقة في ذاتها والطبقة لذاتها حيث يكون الوعي في الحالة الثانية أكثر شمولاً وبلورة ونضجا وتنظيما.

وبالتالي يعبر عنه الوعي، الطبقي وليس بالوعي بالطبقة فالوعي الطبقي وإن كان يحتوي وعيا بالطبقات الأخرى قوتها وأساليبها حتى يمكن ممارسة الصراع معها وتحديد عناصر القوى والأساليب التي يمكن أن تستخدم في هذا الصراع وإدراك القوى والطبقات والتحالفات الداخلية والخارجية فإنه يشمل وعي أعضاء الطبقة لمواقعهم ومصالحهم وإمكانياتهم وحركته الطبيعية.

فالوعي الطبقي هو الوعي اللازم لتكوين الطبقة ونضجها وتطويرها ووجودها من هنا و ديناميته غير متناهية وحركته الصاعدة.

وبالتالي يمكن القول عن الوعي بالتنمية والوعي التنموي فالوعي بالتنمية يعني إدراكنا لأهمية التنمية و ضروريتها ولا يكون قاصرًا على أصحاب المصلحةفي التنمية فقط بل يضم آخرين حتى من خارج المجتمع كما يعني إدراك التنمية وتصويرها من خارجها وعن بعد وباختصار يعني التنمية على المستوى النظري الأكثر تجريدًا أو التي تحصر الوعي بالتنمية في الفكر التنموي الأيديولوجيات التنموية أما الوعي التنموي (Development Conseiousness) فهو وإن

كان يتضمن كل ما سبق فإنه حتى في ضوء القاموس المباشر لكلمة تنموي(٦) .

ثانيًا: دور الصحافة في تشكيل الوعي التعاوني :

إن المتتبع للكتابات والآراء المطروحة حول دور وسائل الإعلام في التغيير الاجتماعي يلاح أن ثمة اختلاف واضح بين الباحثين في تقسيمهم لطبيعة هذا الدور فهناك من يرى أن دور وسائل الإعلام في مجال التغيير دور ضئيل وغير ملموس

وترى وجهة النظر هذه أن وسائل الإعلام ما هي إلاَّ عامل تابع يدور في فلك العوامل المادية والظروف الاقتصادية التي تلعب الدور الحقيقي في عملية التغير ويرى أصحاب هذا الرأي أن أغلب التغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية لا تأتي إلاَّ من خلال التواصل والاتصال الاجتماعي. وليس من الصفحات المطبوعة حتى في المدرسة نجد أن المدرس هو الذي يؤثر في أفكار التلاميذ وأفعالهم وليس الكتاب.

بل إن هناك من يوجه الاتهام إلى وسائل الإعلام باعتبارها معوقًا أساسيا من معوقات التغيير بسبب خضوعها عادة إلى الضغوط السياسية والاجتماعية وتركيزها على الإثارة والتوافه من الأمور وانصرافها عن الشئون البناءة.

وهناك الاتجاه المتحمس الذي يؤكد على طبيعة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مجال التغيير الاجتماعي بل وأحيانا ما يجعل أنصاره هذا الاتجاه من هذه الوسائل السبب الرئيسي المباشر الذي يمكن بواسطته إحداث التغير (٧).

ومن الملاحظ فإن هذا المفهوم الصحيح والبسيط للتعاون يغيب عن الشطر الأعظم من الفلاحين أعضاء التعاونيات وهو ما يستلزم جهودًا مضنية في مجال تثقيف هؤلاء الأعضاء وتوعيتهم بالمضمون السليم للتعاون من ناحية

وتأكيد طبيعة التعاونيات باعتبارها كيانا شعبيًا خالصًا تدعمه وتسانده الحكومة وليس العكس وبث روح الولاء والانتماء للتعاون لدى أعضاءها وهو مدخل طبيعي لتنمية انتماءهم للوطن كله من ناحية أخرى(٨) .

وهذه الجهود التثقيفية لا يمكن أن تكون وقفا فقط على مراكز التدريب التعاوني تلك التي مهما عملت بكفاءة وإخلاص فإن رسالتها يصعب أن تصل إلى القاعدة العريضة المنتشرة من أعضاء التعاونيات بل لابد أن تتضافر في هذه الجهود أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والتي تلعب الدور الأعظم في تهيئة الرأي العام نفسيا وعقليا لقبول وتبني المفهوم السليم للتعاون وطبيعته الشعبية وأهمية وكيفية الولاء للتعاونيات.

ومن هذا الدور الهام المنتظر وأجهزة الإعلام تجاه تدعيم الوعي التعاوني لدى الجماهير يستند إلى ما سلف إيضاحه من أهمية بالغة للتعاون الزراعي لمصر كلها ولبلوغ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية غايتها والتي تنعكس آثارها على المواطنين جميعا تعاونيين أو غير تعاونيين بالإضافة إلى أنه حق للتعاونيات واجب الأداء على أجهزة الإعلام بعدما ساعد ولفترة طويلة على هز صورة التعاونيات أمام الجماهير وبذرت الشكوك والريب حولها

ولم تظهر لها من الإيجابيات بقدر ما أسهمت في السلبيات ومما أفقد التعاونيات ثقة الرأي العام تلك التي بدونها لا يمكن للتعاونيات أن تنشط وتنمو .

ويؤدي الإعلام دورًا خطيرًا في كافة المجالات وخاصة إذا استخدم على أساس علمي في خدمة التنمية ودفع عجلة التطور ويبرز هذا الدور بنوع خاص في التطور المذهب الذي وصلت إليه وسائل الإعلام وإذا تحدثنا عن الإعلام الموجه إلى الريف فلا تقتصر رسالته لتنمية القوى العاملة في الريف والنهوض بالزراعة إلى مجرد العمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسعي إلى إحداث تقدم تكنولوجي في أساليب وطرق الزراعة ولكن تتخطى رسالة ذلك النطاق وتمتد لتشمل أحداث نهضة اجتماعية ريفية ونهضة اقتصادية وذلك باستغلال كل ما في الريف من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية وتثقيف وتوعية الزراع وتنمية قدراتهم وتحسين مهاراتهم وتغيير اتجاهاتهم وأسلوب تفكيرهم فيتمكنوا من الاستفادة الكاملة من نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي في الزراعة مما يؤدي إلى رفع

مستوى المعيشة والارتقاء بمجتمعاتهم المحلية كما يمكن للإعلام تغيير اتجاهات الأفراد وغرس المعايير السلوكية الملائمة لأحداث التحفيز المطلوب بما يتفق مع حاجات خطط التنمية (٩).

وإذا ما انتقلنا إلى الصحافة فالصحافة لها أثرها في تكوين الرأي العام بحكم ما تطرحه من قضايا تستثير بها عقول الجماعات لتبني عليها الحوار المفتوح ولهذا قيل أن الصحافة هي السلطة الرابعة في الدولة وتكوين التوعية الاجتماعية عن طريق الصحف بإعداد حملة صحفية منظمة حول الموضوع المطلوب يتضمن المقالات والتحقيقات الصحفية(١٠).

وإن نجاح الحملة الصحفية في بلوغ مرماها رهن ما تستمده من إيصال ونقل رسالتها المكتوبة والمنشورة إلى الشطر الأكبر من جمهور المتلقيين وجذب أنظارهم إلى تحقيق الوعي والمعرفة والدراية والإدراك والإحاطة الشاملة بالموضوع الذي تطرحه وما يستتبع ذلك من تحقيق مبادرتهم إلى المشاركة الإيجابية والتحمس والاقتناع التام بما ترمي إليه الجهود المكثفة التي تبذلها في خدمة الصالح العام الاجتماعي(١١).

وإنه من الأهمية بمكان تكون رأي عام مستنير واع بأهداف التخطيط الشامل وأسلوبه من أجل تنمية موارد المجتمع النامي حتى تحقق الخطة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وأنه يقع على وسائل الاتصال في المجتمع من إذاعة وتلفزيون وصحف ومسرح وسينما وغيرها عبء تكوين الرأي العام الواعي وذلك بحكم ما تملكه من تأثير مباشر وغير مباشر على عقول الجماعات ومشاعرهم ولكن تختلف قيمة هذه الوسائل من مجتمع لآخر حسبما تقتضيه ظروف كل مجتمع اجتماعية كانت أو سياسية أو ثقافية.

فحرية الفكر هي حركة داخل الإنسان يتولد عنها الاعتقاد بفكرة معينة وممارسة هذه الحرية إلى التعبير عنها وهي التي تعرف بحرية الرأي وحرية الصحافة أحد تطبيقاتها لأن الرأي قد يبدي في كتاب كما قد يبدي في جريدة وقد يعرض مطبوعًا أو مصورًا أو مذاعًا بل أنه قد يبدي في خطاب أو حدث وفي نشيد أو فيلم أو كاريكاتير.

والإعلام الصحيح للقارئ ليس مجرد نقل الخبر الصحيح أو نشر الفكرة التي تعبر بأمانة عن اقتناع كاتبها بل أن الإعلام الصحيح يجب أن يختار الاتجاه الصحيح وهذا الاتجاه هو خير المجتمع والتطور به إلى الأفضل والأصلح وتنمية مقوماته الأساسية والتي تقوم على أسرة فاضلة ومجتمع مترابط وعدل سياسي وأمان اجتماعي واحترام للحقوق والحريات(١٢).

ولكن يجب أن تكون هناك مبادئ تحكم هذا النشر وهي:

الصدق والموضوعية.

الالتزام بمبادئ المجتمع.

احترام الكرامة الإنسانية وحرية المواطن في حياته الخاصة.

أدب الإعلان.

وإن تحقق الديمقراطية في مجال الإعلام والأخذ بمبدأ الحق في الاتصال يعني:

أ – أن يصبح الفرد ليس مجرد متلق سلبي للمعلومات أو هدف الاتصال ولكن أيضًا شريك في عملية الاتصال.

ب – أن يزيد التنوع في الأفكار والرسائل التي تنقلها وسائل الإعلام أو يتم تبادلها في المجتمع وتزداد فرص الفرد في الانتقاء بهذا تتاح فرصة لكل فرد للتعبير عن وجهة نره وعرض آرائه عن الموضوعات المختلفة.

والوعي ليس شيئا مجردًا في حد ذاته يتواجد كنبت شيطاني، وإنما هو يرتبط وجودا وعدما بعقل وإدراك ورؤية وآراء ومشاعر وإحساسات الإنسان والإنسان لا يوجد وحده منعزلاً أو مجردًا منفردًا وإنما كجزء من جماعة بشرية تعيش من خلال علامات متبادلة ومتشابكة في مجتمع معين وعنصر معين ومن هنا كان الوعي إنسانيا واجتماعيا وكانت عملية التوعية بالتالي ذات طبيعة إنسانية واجتماعية(١٣).

ولما كانت التوعية والاتصال الفعال تأخذ في اعتبارها طبيعة الجمهور الموجه إليه الاتصال فإن خطوة تحديد معالم فئات الجمهور

المتلقي لهذه التوعية ضروري لكي تحدث هذه التوعية أثرها المطلوب وتحديد الرسائل الاتصالية المناسبة والفعالة لطبيعة الجمهور المتلقي وخصائصه وتعتبر البيانات الخاصة بفئات الجمهور المستهدف بالتوعية أو الاتصال أكثر أنواع البيانات توافرًا وتحرص كافة وسائل الاتصال على إعداد بيانات تفصيلية عن نوعية جماهير قراءها ومستمعيها أو مشاهديها

وهو ما يمكن القائم بالاتصال تحديد أنسب القنوات الاتصالية والوسائل التي تستخدم في الوصول إلى هذا الجمهور بأعلى كفاءة ممكنة وذلك باستخدام متعددة من البدائل التي تساعد في هذا الاختيار مع الأخذ في الاعتبار بدرجة التدخل بين فئات الجمهور.

وتتم عملية تمييز الجمهور أو تقسيمه طبقا لمجموعة من المعايير أهمها:

الخصائص المتصلة بالسن والجنس ودرجة التعليم والمهنة والقطــاعات الوظيفيــة ومستوى الدخل والدين والحالة الاجتماعية.

الخصائص الحضارية وهي الخصائص المتصلة بالسلوك الإنساني ومحدداته كالعادات والتقاليد والعلاقات والسمات الشخصية.

الطبقة الاجتماعية وذلك بتقسيم فئات الجماهير اجتماعيا إلى طبقات متجانسة.

درجات التبني للأفكار المستخدمة وهو المعيار الذي يتم على أساسه تقسيم الجمهور.

العوامل النفسية وهي المتغيرات السيكولوجية ذات الدلالة التي تؤثر على الاستجابة لعملية الاتصال والتوعية وبالتالي على السلوك.

انطباعات الجمهور عن الفكرة أو القضية أو الموضوع وهي من المعايير الهامة في دراسة الجمهور وتحليل اتجاهاته.

هوامش الفصل الثالث

١- أحمد محمود سالم: دليل خدمات القطاع الزراعي، سلسلة اخترنا للفلاح، إدارة الإعلام الريفي، وزارة الزراعة، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧ ص.١٨٥

٢- Goldenson, Robert, Longman, Dictionary of Psychology andPaychiotry clenden, Longman, ١٩٨٤, p.١٧٣.

عبد الوهاب إبراهيم: مستقبل التنمية في مصر، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ١٩٨٥، ص.٩٢

٤- إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٧٥، ص.٦٤٤

٥- سناء محمد عزب زردق: دور التلفزيون في التنمية والوعي السياسي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة الزقازيق، غير منشورة، ١٩٩٥ ص٨٩، ١٩٩٠.

٦- Webstr. S. New world Dictionary of American, Longman, eleveland and Mx. The world publishing Co. ١٩٦٩, p.١٩٢.

٧- عبد الفتاح عبد النبي: دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٧، ص ٥٤.

٨- إبراهيم محرم: ندرة دور الإعلام في التثقيف التعاوني الزراعي، في الفترة من ٢٨ – ١٩٨٣/٨/٣٠، مركز عمر لطفي للتدريب الزراعي التعاوني الإسماعيلية، ١٩٨٣، ص.١٧

٩- حسن أحمد حسن: ورقة عمل بعنوان (دور الإعلام في التثقيف التعاوني إلى الفترة من ٢٨ – ١٩٨٢/٨/٣٠، مركز عمر لطفي الإسماعيلية، ص.١

١٠- إسماعيل حسن عبد الباري: الوعي التخطيطي، مطبعة دار التضامن القاهرة، ١٩٨١، ص.١٠٨

١١- أسما حسين حافظ: نظرية الحملة الصحفية، مطابع سجل العرب القاهرة ١٩٩٠، ص.٨٦

١٢- جيهان رشتي: دور تكنولوجيا الاتصال الجديدة في التنمية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٨٠، ١٩٨٥، ص.

١٣- فرج الشناوي: الأعلام وتشكيل الوعي، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٩، ١٩٨٥، ص١٢٦.

الفصل الرابـع

(أنـواع الدوريات والصحف وتقسيماتها)

أنـواع الدوريات :

الدوريات تنقسم إلى قسمين هما: الصحف أو الجرائد والمجلات فإن البعض يرى أن محاولة تقسيم وتصنيف الصحافة سوف تتسم بشيء من التعسـف كما أن محاولة جمع الصحف في فئات محددة سوف يؤدي بنا إلى اللامبالاة بما لكل منها من شخصية فعلية، ذلك في تعارضها مع منافسيها وهو الذي يميز العناصر الصحافية المختلفة فإذا نحن أصررنا على أنهـا تتشابـه فيما بينهـافإن ذلك يجعلنا لا نلتفت إلى تميز شخصية كل منها.

أن مقاييس التصنيف متعددة وكثيرة للغاية وفيما يختص بالمطبوعات الدورية سنجد أن تحديد مقاييس محددة لها سيكون أمر غير دقيق ولكنه يوصي مع ذلك ببعض الأمور، فهناك المميزات المؤكدة (الحجم – وترتيب الصفحات وترميمها وثمن الصحيفة وسبل الطبع وطريقة الإخراج والعرض) وهي كلها تؤدي إلى نوع من التصنيف

لا يعمل على توضيح إظهار نوعية المطبوعات وهناك التصنيف من حيز المضمون أو نوعية جمهور القراء وغالبا ما يستعان به ولكنه غير موضوعي بما فيه الكفاية.

تقسيم الدوريات كما أوضحها د/إبراهيم المسلمي في نشأة وسائل الإعلام – من حيث فترات صدورها(١).

الدوريات اليومية Daily: وهي الصحف التي تصدر مرة أو أكثر المقصود بطبعاتها الزمنية المتعددة وفي اليوم الواحد بشكل يومي منتظم أي ٣٦٥ عددًا في السنة إلاَّ في حالة وجود يوم معين في الأسبوع تتعطل فيه الجريدة. وفي مصر تصدر الصحف اليومية (صباحية ومسائية) طوال أيام الأسبوع وهي جريدة (الأهرام والجمهورية والمساء والأهرام المسائي والوفد والأحرار والمصري اليوم) بينما تتعطل الأخبار عن الصدور يوم السبت تاركة هذا اليوم للعدد الأسبوعي أخبار اليوم.

الدوريات نصف الأسبوعية Semi weekly: وهي الصحف والمجلات التي تصدر مرتين في الأسبوع ويحدد عادة أيام صدور

الجريدة بالنسبة لأيام الأسبوع وكانت جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي تصدر يومي الثلاثاء والجمعة – وتتراوح الأعداد الصادرة من هذا النوع من الدوريات بما يساوي ١٠٤ – ١٠٥ أعداد سنويا.

الدوريات الأسبوعية Weekley: وهي الصحف والمجلات التي تصدر مرة واحدة في الأسبوع، وفي يوم محدد عادة وتبلغ الأعداد الصادرة بهذه الطريقة ٥٢ عددا موزعة على أسابيع الستة.

مرة كل أسبوعين Fortinghtly: وهي الصحف والمجلات التي تصدر مرة واحدة كل أسبوعين وبيوم محدد عادة ويبلغ مجموعة الأعداد الصادرة بهذا الشكل (٢٦ – ٢٨) عددًا ومن أمثلتها جريدة الأمة.

نصف شهرية Semi Monthly: ويصدر هذا النوع من الدوريات مرتين في الشهر أي ٢٤ عددًا في السنة، وتصدر الجريدة أو المجلة من هذا النوع في يومين وتاريخين محددين.

الشهرية Monthly: وهي الدوريات التي تصدر مرة واحدة كل شهر ومجموعة أعدادها (١٢) عدد في السنة ومن أمثلتها (مجلة الشباب – الهلال – طبيبك الخاص).

مرة كل شهرين BiMonthly: ويصدر هذا النوع من الدوريات ستة أعداد سنوية.

الفصلية Quarterly: وهذا النوع من المجلات يصدر مرة كل ثلاثة أشهر وبمعدل أربعة أعداد سنويا ومن أمثلتها (الدراسات الإعلامية – السياسة الدولية).

ثلاث مرات في السنة Triennial: وهي المجلات التي تصدر بمعدل ثلاثة أعداد في السنة كل أربعة أشهر.

مرتين في السنة Biennial: وهذا النوع من المجلات يصدر كل ستة أشهر وبعددين للسنة الواحدة.

السنوية Annual: أو مرة واحدة كل سنة.

الغير منتظمة الصدور Trregular: وهي الدوريات التي تختلف فترات صدورها لسبب أو آخر.

تقسيم الدوريات من حيث موضوعاتها والمواد التي تحتويها إلى نوعين أساسيين كما أوضحهما د/إبراهيم عبد الله المسلمي مؤلفه نشأة وسائل الإعلام وتطورها(٢) .

(أ)الدوريات العامة:وهي الصحف والمجلات التي تنشر مقالات وموضوعات ومعلومات عامة لا تقتصر على حقل واحد من حقول المعرفة أو اختصاص واحد كذلك فإنه لا يشترط فيها أن تكون بمستوى علمي معين ولقراء من شريحة اجتماعية معينة أو مهنية محددة وتصدر الدوريات العامة في الغالب لأغراض ترفيهية أو إعلامية أو كليهما

وقد تحتوي على موضوعات ومعلومات عامة يستطيع إدراكها وفهمها كافة شرائح وطبقات المجتمع وأفراده بغض النظر عن مستوياتهم الثقافية وتخصصاتهم وخلفياتهم ومن أمثلة هذا النوع من الدوريات جرائد الأخبار الأهرام ومجلات أكتوبر، و روز اليوسف.

(ب) الدوريات المتخصصة: وهي الصحف والمجلات التي تتخصص بموضوع معين واحد وبمجال منفرد في مجالات المعرفة البشرية وتنشر المقالات الإخبارية والبحوث عن ذلك الموضوع والمجال ومن الأمثلة على هذا النوع جريدة أخبار الرياضة ومجلة الأهرام الرياضي وجريدة أخبار النجوم ومجلة الكواكب ومجلتي حواء ونصف الدنيا.

ورغم ذلك فإن هناك تصنيف لأنواع المجلات فإن هناك تقسيم ينمها ويحددها في أربعة أنواع هي:

المجلات العامة General Magazine.

المجلات الإخبارية News Magazine.

المجلات المتخصصة Specialized Magazine.

المجلات الملخصة أو المفهومة Digest Magazine.

وإذا تناولنـا بعض أمثلة للصحف المتخصصة وسوف نعرضها كالآتي:

الصحف الرياضية وهي التي تتعلق بأخبار الرياضة وكل ما يخص الشأن الرياضي مثل الأهرام الرياضي وأخبار الرياضة – مجلة عالم الرياضة – والصقر السعودي سابقا أيضا.

الصحف أو المجلات الدينية، وهي التي تتعلق بالشأن الديني فقط والإسلام وتعاليمه، وكذلك الصفحة المتعلقة بالدين المسيحي مثل جريدة الأزهر وجريدة وطني ومجلة الأزهر والمجلات الدينية الأخرى مثل الوعي الإسلامي ومنبر الإسلام.

الصحف والمجلات الطبية التي تتعلق بالمجال الطبي وكل المستحدثات الطبية مثل طبيبك الخاص.

المجلات والصحف النسائية تنشر وتتناول كل ما يتعلق بالمرأة والفتيات مثل حواء – سيدتي – حجاب.

مجلات متعلقة بالشباب مثل مجلة الشباب.

الصحف والمجلات العسكرية، وهي التي تتناول كل ما يتعلق بالإنجازات العسكرية والأسلحة المطورة ومن أمثلتها مجلة النصر ومجلة الدفاع وتصدر عن مؤسسات عسكرية.

الصحف والمجلات المتعلقة بالكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة وهناك العديد من هذه المجلات في مجتمعنا الآن نرى للتقدم التكنولوجي مثل مجلة (online) (وكمبيوتر).

صحف ومجلات الأطفال وتتناول كل ما يتعلق بعالم الأطفال وواقعهم وكل ما من شأنه يتعلق بالطفل.

الصحف والمجلات السياسية مثل مجلة الديمقراطية والسياسة الدولية تحتوي مع كل ما يخص الشئون السياسية سواء الداخلية والخارجية.

ويقسم د/مرعي مدكور الصحافة من حيث المدرسة الصحفية (السياسة التحريرية) إلى(٣) :

الصحافة الجماهيرية (الشعبية) وهي الصحافة التي تجعل كفة البساطة والتسليم على صفحاتها هي الراجحة وتتناول الموضوعات والقضايا التي تهم القارئ العادي بأساليب جاذبة للقراء سواء في أشكال الكتابة أو طرق معالجتها أو الإخراج الصحفي لها وتعتمد على الإفراط في تناول قصص الجريمة والجنس والموضوعات الخفيفة المثيرة.

الصحافة المحافة: تلتزم بالجدية والاتزان والموضوعية فيما تقدمه على صفحاتها كخاصية أساسية من خصائصها وتبتعد عن الإثارة أو الابتذال وتقدم على صفحاتها المواد الجادة ابتداء من الأخبار السياسية والعلمية والثقافية حتى الأخبار الخفيفة وتغطية للفعاليات الخارجية.

الصحافة المعتدلة (الوسط) تقع في منطقة وسطى بين الرصانة من جهة والابتذال من جهة أخرى من حيث سياستها التحريرية حيث توازن هذه الصحف بين الجدية والاتزان من جهة وبين الإثارة والتشويق من جهة أخرى.

ويقسم مرعي مدكور الصحف من حيث معيار الانتماء السياسي والأيديولوجي إلى:

أ - صحافة حكومية وهي الصحافة التي تصدرها الحكومة (وزارات هيئات حكومية محافظات).

ب – صحافة حزبية التي تصدر عن الأحزاب وتمثل الحزب وتكون صوت لهفي القضايا المطروحة ونجد أنها تشمل:

صحافة الحزب الحاكم وتغيرت منظومة هذا النوع في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

صحافة المعارضة صحافة تعبر عن سياسات وتوجهات الأحزاب السياسية التي تصدرها.

الصحافة الخاصة التي تصدر عن شركات مساهمة ولا تتبع جهة سياسية معينة أو أيديولوجية معينة أو محددًا وتفتح صفحاتها لكل الاتجاهات.

وهناك أيضا تنقسم بالنسبة لمعيار الفن الصحفي الأكثر استخدام وينقسم إلى:

صحافة إخبارية تقدم مجريات الأحداث.

صحافة رأي تعتمد على أشكال متعددة ومتنوعة وتبرز مواد الرأي.

صحافة الخدمات التي تزود القارئ بخدمة أو موضوعات متعلقة بالخدمات.

الصحافة الاستقصائية وهو نمط حديث غير تقليدي في إمكانياته يعتمد على البحث والنقص والتنقيب.

معيار المضمون وطبيعة الجمهور :

ويعتمد هذا المعيار على مدى عمومية أو تخصص المضمون الذي تقدمه الصحيفة (سياسي، اقتصادي، المرأة، الطفل، الأدب، الفن، رياضي...إلخ) ومدى مخاطبة الصحيفة لقطاع معين من الجمهور وتركيزها على اهتماماته وما إذا كان هذا الجمهور عام ومتنوع ومتباين وغير متجانس أو مخاطبتها والتركيز في الاهتمام على فئات

معينة ومحددة وخاصة من الجمهور كالشباب أو الأطفال أو النساء أو المهندسين أو الأطباء أو مضامين معينة(٤).

وعلى هذا تنقسم الصحف إلى صحف عامة: وهي تجمع بين المضمون العام والمتنوع لما بين السياسة والاقتصاد والأدب والفن والرياضة وغير ذلك، وبين توجهها إلى جمهور عام وغير متجانس وصحف عامة متخصصة وهي صحف جمهورها عام وغير متجانس من حيث خصائصه وسماته ومتنوع من حيث اهتماماته واحتياجاته، ولكنها تركز على مضمون معين تعالجه بأسلوب يتسم بالبساطة والوضوح ليخاطب جمهور غير متخصص في المجال المتخصص فيه المجلة مثل المجلات الفنية العامة أو المجلات الرياضية العامة.

وغير ذلك وهي تستخدم الأشكال الصحفية كالأخبار والأحاديث والتحقيقات وتستخدم اللغة الصحفية البسيطة وتبعد عن التراكيب والمصطلحات العلمية الدقيقة التي قد لا يفهمها غير المتخصصين في مجال تخصص المجلة.

معيار الاتجاه السياسي للصحيفة:

حيث تنقسم إلى: الصحف المستقلة أو شبه المستقلة أي التي لا تعبر عن أي اتجاه سياسي معين أو تتبنى أيديولوجية بعينها أو تعبر عن حزب سياسي معين وإنما تفتح صفحاتها لكل الآراء والاتجاهات السياسية والاجتماعية ولكل أصحاب الرأي على اختلاف رؤاهم، والصحف الحزبية وهي الصحف التي تصدر عن أحزاب معينة (حاكمة أو معارضة) لتكـون لســان حال هذا الحزب تعبر عن فكره أو اتجاهه وتدافع عن مواقفه وسياساته وتطرح رؤيته الخاصة لكافة الأحداث والقضايا.

معيار حجم التوزيع والسياسة التحريرية:

ويقسم البعض الصحف إلى الصحف الجماهيرية: أو الشعبية Popular وهي ذات التوزيع الضخم وعادة ما تكون رخيصة الثمن وتركز على الموضوعات التي تهم القارئ العادي وتخاطب عواطفه بالدرجة الأولى كالجرائم والجنس والرياضة

وأخبار المجتمع ونجومه والفضائح والأحداث الطريفة والغريبة والمسلية وصحافة النخبة أو الصحافة المحافظة Quality وهي صحف تتحرى الدقة والموضوعية وتميل إلى الاتزان في معالجتها للأخبار والموضوعات وتركز على التحليل والشرح والتفسير والمقالات الجادة وتوزيعها أقل، ولكن مستوى مادتها أعمق وتهتم بالأحداث الدولية والاقتصادية والسياسية ولا تنشر الفضائح إلا في أضيق نطاق وغالبا ما تكون مرتفعة الثمن نسبيا.

غير أنه ورغم توزيعها أقل من الصحف الجماهيرية إلا أن تأثيرها أكبر غالبا نظرا لأنها تتوجه إلى الصفوة وتخاطب عقولهم، وبين الاثنين توجد الصحف المعتدلة التي تجمع بين التوجه إلى الجماهير العريضة والمضمون المتوازن الذي يغطي كل اهتمامات فئات المجتمع بشكل متوازن من الناحية الصحفية، ويرتبط بما سبق ما يطلق عليه شخصية الصحيفة التي هي المدخل لفهم سياستها التحريرية.

معيار الشكل الفني للصحيفة:

إذ تنقسم الصحف إلى: الجرائد والمجلات، وتتفق كل من الجريدة والمجلةفي أنهما يصدران دوريا أو في مواعيد منتظمة، إلاَّ أن هناك مجموعة اختلافات بينهما من حيث: الشكل والحجم الذي تصدر به الجريدة وتصدر به المجلة.

فالجريدة عبارة عن طيات لعدد من الصفحات دون غلاف، تأخذ إما الحجم الكبير Stqndard أو الحجم النصفي Tabloid وهناك حجم وسط غير شائع الاستخدام مثل حجم صحيفة Lemonde الفرنسية نجد أن المجلة تصدر في عدد أكبر من الصفحات ذات غلاف يضم هذه الصفحات وتتنوع أحجامها بين الحجم الكبير أو الحجم المتوسط أو الحجم الصغير (حجم الجيب).

وقد ظل قطع الصحف لفترة طويلة يتراوح ما بين القطع التقليدي الـ Broadsheet والقطع النصفي الـ Tabloid أو الـ Compact.

ولكن ظهر وانتشر بشكل متسع قطع جديد هو الـ Berliner أو الـ Midi ويكون حجم الصفحة فيه حوالي ١٨) ٤٧٠mm x ٣١٥mm ١/٢ in x ١٢.٤ in).

وهو أطول قليلاً وأكثر اتساعًا في الهوامش عن قطع الـ tabloid/ compact وأضيق وأقصر من الـ broadsheet.

دورية الصدور: فالجريدة لا تزيد دورية صدورها عن أسبوع، أما المجلة فلا تقل دورية صدورها عن أسبوع.

وتستخدم كلاهما الأشكال الصحفية المختلفة وإن كانت الجرائد تركز غالبا على ماذا حدث، أما المجلة فتركز على لماذا حدث وكيف أي أن المجلة تميل إلى مزيد من العمل في معالجتها الصحفية.

وتسمح دورية الصدور الأطول نسبيا في المجلة بإعطاء مزيد من العناية والاهتمام فيها للصور والألوان وتجويد عملية إنتاجها واستخدام أنواع من الورق أكثر جودة من الذي تستخدمه الجرائد.

معيار الوسيط الاتصالي الذي يحمل الصحيفة:

حيث لم تعد الصحافة ونحن في نهاية القرن العشرين تعتمد فقط على الورق المطبوع التقليدي في نقل محتوياتها إلى القراء وعلى ذلك نجد الآن أكثر من تصنيف:

فهناك الصحافة الورقية المطبوعة التقليدية.

الصحافة التي تعد طبعات خاصة معدة من الصحف الورقية حسب اهتمامات الشخص المستقبل ويطلق عليها صحافة الفاكسيميل Fax Newspapers حيث يتم استقبالها على أجهزة الفاكسيميلي.

وهناك الصحافة الإليكترونية غير المطبوعة التي تتخذ وسائط إليكترونية تعتمد أساسا على الحاسبات الإليكترونية في عملية الإرسال والاستقبال وهذه الصحافة الإليكترونية تتخذ أكثر من شكل على النحو التالي:

الصحافة الإليكترونية الفورية Online Journalism التي يحصل القارئعلى محتوياتها من خلال شبكات وقواعد البيانات، وخدمات

المعلومات نير اشتراك أو مجانا مثل تلك الصحف التي تصدر على شبكة الإنترنت وشبكات أخرى مثل أمريكا أون لاين وبروديجي وكمبيوسيرف وتتميز بالتفاعلية والتجديد المستمر في المحتويات واستخدام لغة الهايبرتكست.

وقد تكون نسخة إليكترونية من الصحيفة المطبوعة مثل جريدة الأهرام والأخبار والمصري اليوم.

أو جريدة إليكترونية ليس أصل ورقي.

أو موقع إخباري على الشبكة مثل موقع قناة الجزيرة الإخباري على الإنترنت.

أو موقع لمؤسسة إعلامية.

الصحافة الإليكترونية غير الفورية Offline Journalism التي توجد أعدادها على وسائط إليكترونية مثل الأقراص الضوئية CDs أو الدسكات المرنة Floppy.

وهناك أشكال مستحدثة تعتمد على وسائط جديدة يتم ربطها بالحاسبات الإليكترونية مثل صحافة الأقراص الضوئية Tablet Newspapers أو وسائط أخرى للقراءة ويطلق عليها epaper.

من حيث النموذج الاقتصادي:

صحف مدفوعة Paid Newspapers تباع للقارئ ويعتمد في تمويلها على الإعلان الذي يعوض الفارق بين سعر التكلفة وسعر البيع.

صحف مجانية Free Newspapers وتوزع مجانا معتمدة على تغطية الإعلانات لتكاليف عملية الإنتاج والطباعة والنشر وتحقيق عائد.

هوامش الفصل الرابع

١- إبراهيم عبد الله المسلمي: نشأة وسائل الإعلام وتطورها، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥، ص.١٤١

٢- مرعي مدكور: الصحافة، الإمكانيات، التجاوزات، الآفاق، القاهرة، ٢٠١٣ ص ٥٤ – .٥٥

٣- ليلى عبد المجيد، د. محمود علم الدين: "الصحافة المداخل الأساسية" القاهرة، بدون ناشر، ١٩٩١، ص ص ٢١ – .٢٦

٤- فرج الشناوي، محمد رشاد: الإعلام الزراعي والتعاوني، القاهرة، ١٩٩٠ ص ٩٢، ٩٣.

الفصل الخامس

(الصحافة التعاونية الزراعية في مصر والعالم الخارجي كنموذج للصحافة المتخصصة)

أولاً: الصحافة التعاونية الزراعية في الخارج :

تعتبر قضية إشاعة الثقافة التعاونية وتعميق الوعي التعاوني بين التعاونيين حلقة أساسية مكملة لحلقات التدريب والتعليم التعاوني وتؤكد التجربة التعاونية العالمية أن تقدم العمل التعاوني، وتحقيق أهدافه يتطلب بالضرورة جمهورًا واعيًا مدركا لفلسفة مؤمنا بما يحقق من خبر للأفراد وسجل تاريخ الحركة التعاونية الدولية منذ نشأتها أن الصحافة تعتبر من المقومات الأساسية لنجاح التنظيمات التعاونية للأسباب التالية:

إن الصحافة التعاونية من الوسائل الهامة لنشر الفكر التعاوني.

إن الصحافة التعاونية طريقة فعالة لتبادل الرأي والخبرة بين التعاونيين سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ويؤكد تاريخ تطور الصحافة التعاونية أن التعاونية في العالم فقد أصدر في إنجلترا مجلة (التعاون) عام ١٨٢٨ وصدرت شهرية وكانت أداة فعالة في تعليم العمال حب التضامن والحرية وإرشادهم إلى كيفية العمل في جمعياتهم التعاونية التعاونية الزراعية ومراقبة أعمالها.

واستمرت مجلة التعاون في الصدور وتؤدي رسالتها حتى عام ١٨٣٠ حتى اضطر وليم كنبج تحت ظروف قاسية وصعبة إلى أن يوقف إصدار (التعاوني) بعد أن صدر منها ٣٨ عددًا وكانت النتيجة لمقالاته التعاونية تأسيس ٣٠٠ جمعية تعاونية وتمتلك الحركات التعاونية على امتداد العالم صحافة قوية بلغت عشرات الآلاف من الصحف كما تمتلك مطابع ضخمة ومن أمثالها المطبعة الألمانية في هامبورج والمطبعة الإنجليزية في مانشستر كما تمتلك جمعية الطباعة في ليستر ماكينات الطباعة والنشر وقد بلغ توزيع مجلة (التعاون الفرنسي) حوالي ٣ مليون نسخة أسبوعيا.

وكانت البداية الحقيقية في إنجلترا فبعد تأسيس الاتحاد التعاوني بإنجلترا كان من أولى الأعمال التي تولاها إصدار الصحف التعاونية

حيث تلعب حتى اليوم دورا هاما في تطوير الجمعيات التعاونية وتسليط الأضواء على المشاكل التي تحكم الحركة التعاونية ويشرف الاتحاد التعاوني الإنجليزي على إصدار العديد من الجرائد والمجلات التعاونية كما للجمعيات التعاونية صحافتها الخاصة وتعتبر جريدة (أخبار التعاون) الصحيفة الرسمية للحركة التعاونية في إنجلترا وتصدر عن جمعية تعاونية أعضاؤها من الجمعيات التعاونية المنتشرة في إنجلترا وهي الجريدة المعبرة عن المشاكل التعاونية والناطقة بلسان الحركة التعاونية في انجلترا(١).

وفي اسكتلندا تصدر جريدة أسبوعية باسم (التعاون الاسكتلندي) وتقوم بإصدارها جمعية تعاونية متخصصة في الطباعة والنشر وفي فرنسا توجد صحافة تعاونية أيضا كما توجد في الولايات المتحدة الأمريكية العشرات من المجلات التعاونية وقد كانت الوسيلة الإعلامية المستعملة في بداية الأمر وهي الدوريات نرى لأن الصحافة كانت في بداية عهدها ومع ذلك كان عدد من الصحف التعاونية رغم صفتها المؤقتة قد ظهرت إلى الوجود على الشكل التالي(٢):

في إنجلترا جريدة (Economist) نشرت سنة ١٨٣١ من طرف الجمعية التعاونية والشركة الاقتصادية لمدينة لندن.

جريدة (The Co-operative Magazine) نشرت ١٨٢٦.

جريدة (The Brininghon Co-operative Hearld) نشرة ١٨٢٩.

جريدة أخرى باسم (Theco-operation) نشرت بين ١٨٦٠ – ١٨٧١.

جريدة (The co-operative news) أسست في مدينة مانشستر سنة ١٨٧١ ولا تزال قائمة حتى الآن.

في فرنسا أول جريدة أنشئت عام ١٨٦٣ تحت اسم L'association، وجريدة أخرى بعنوان (Co-operative Deference) التعاون الفرنسي وصدرت عام ١٨٨٥ ولازالت موجودة حتى الآن.

ومن خلال هذا العرض من المجلات والدوريات التعاونية يتضح لنا أن الرواد الأوائل لم يدخروا جهدًا في استخدام أحدث الوسائل الإعلامية حينئذ وهي الصحافة رغم ارتفاع تكلفتها وذلك بغية نشر الأفكار التعاونية وخاصة في صفوف الجماهير العريضة التي لازالت خارج التعاونيات وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الرسالة التعاونية كانت موجهة في بداية الأمر إلى فئة من العمال الحضريين المثقفين دون الاهتمام بطبقة الفلاحين نظرًا لعاملين هما:

الأول: إن الحركة التعاونية والفكر التعاوني قد استوحيا أسسهما من الواقع الحياتي في المعامل والمصانع المنتشرة في المدن.

الثاني: إن الإعلام التعاوني لم يعرف بعد طريقة نحو التخصص في ذلك الوقت تبقى مضمونة ويكون عامًا وشاملاً ويتعرض بصفة عامة إلى إيجابيات العمل التعاوني وسلبيات العمل في القطاع الخاص.

ثانيًا: نشأة الصحافة التعاونية الزراعية في مصر:

لا مراء في أن الصحافة كإحدى وسائل الإعلام الجماهيري البارزة قد ارتقت تدريجيا وبخطوات ثابتة وموفقة بأهدافها ووسائلها ونظرياتها وإمكانياتها أو تقنياتها المتطورة إلى ما تصبو إليه من مكانة تليق بها.

ويشهد على ذلك إلقاء مجرد نظرة نافذة إلى حدود دورها أو مهامها في مهد ظهورها مقارنة بما بلغته في شكلها المعاصر من أبعاد رسالة خطيرة وتبعات مسئولية اجتماعية بالغة المدى.

وقد مكنها من ذلك ما تتسم به الصحافة من اتساع جمهورها وتنوع مجالات أوجه استخدامها وسهولة تطويعها اعتمادا على أداة الطباعة والنشر لارتياد مجالات جديدة يمكن توظيف قدرتها وحشد طاقتها لتغطية تلك المجالات في إطار الاهتمام بجمهور المتلقين باعتبارهم بمثابة عصب العملية الاتصالية الإعلامية وغاية الجهود التي يستهدفها القائم بالاتصال ثم أنه كما هو معلوم من سمات المواد الطباعية أنها تسمح للمتلقي بالسيطرة على ظروف التعرض فتتيح له المجال للرجوع إلى الرسالة في الوقت والمكان الذي يشاء.

ويمكن إرجاع نشأة الصحافة التعاونية الزراعية في مصر إلى بداية النشرات الإعلانية التي كانت شركات الأسمدة الصناعية الأجنبية تحرص على توزيعها مع أنواع الأسمدة التي تسوقها مع بداية تعرف الفلاح المصري على السماد المصنوع وكانت هذه النشرات تتضمن إلى جانب الإعلان بعض النصائح والإرشادات لتعريف الفلاحين بمعلومات بسيطة حول طرق الزراعة واستخدام الأسمدة وبالطبع فإن هذه النشرات لم تكن تندرج في شكلها ومضمونها تحت اسم الصحافة الزراعية ولكنها بداية الكلمة المكتوبة الموجهة إلى الزراع(٣).

ولما بدأ التفكير في توسيع الرقعة الزراعية وإعداد مشروعات استصلاح الأراضي البور وتعمير الصحارى المصرية وجدت وزارة الزراعة أن الكلمة المنطوقة التي تخاطب بها الفلاحين عن طريق رجالها المنتشرين في الريف لم تعد تكفي لتوصيل صوتها للزراع لذلك بادرت إلى جانب المنشورات الإدارية الموجهة لموظفيها متضمنة قراراتها وتعليماتها بإصدار نشرات دورية غير منتظمة موجهة للزراعيين بإرشاداتها و توجيهتها في محاولة لخلق نوع من الرابطة المتصلة بينها وبينهم.

وعندما صدر قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ أنشئت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وصاحب ممارستها لمهامها قيام جهاز يتبعها متخصص في شئون الصحافة والنشر ما لبث أن تطور إلى مراقبة عامة للصحافة والإرشاد ومهمتها تعريف الفلاحين بكل الحقائق والمعلومات حول قانون الإصلاح الزراعي عن طريق وسائل الإعلام من صحف وإذاعة وإصدار النشرات والمطبوعات المتعلقة بهذا المضمون وفي آخر عام ١٩٥٨ توافرت لهذه المراقبة الإمكانيات المادية والفنية التي يتيح لها أن تصدر نشرات صحيفة منتظمة تطورت فيما بعد إلى مجلة شهرية باسم (المجلة الزراعية) صدرت باكورة أعدادها في أول نوفمبر من نفس العام وكانت تصدر ملاحق خاصة (باسم التعاون).

واعتنى قسم التعاون منذ إنشائه بإصدار العديد من النشرات والدوريات لنشر الدعوة للتعاون في مختلف قطاعات الحركة وإرشاد الأهالي إلى الأسلوب الصحيح في حل ما يقابلهم من مشاكل العمل اليومية.

ثالثًا: الصحافة التعاونية الزراعية كصحافة متخصصة:

الصحافة المتخصصة: هي صحافة غالبا ما تصدر عن هيئة أو رابطة أو مؤسسة متخصصة في موضوع محدد كالنقابات والهيئات العلمية.

والصحافة المتخصصة أصبحت ضرورة في عصرنا الحالي، بعد أن أصبح التخصص من سمات العصر الحالي، ولم يعد في الإمكان النجاح بالنظرة الشمولية للموضوع.

ففي الوقت الذي تطالب فيه الدول النامية بمجلة متخصصة للزراعة تعمل على توصيل أحدث المعلومات الزراعية نجد أن الدول المتقدمة أفردت لكل فرع من فروع الزراعة مجلة خاصة يقبل عليها الزراع المتخصصين في ذلك الفرع ممثلاً في مجال الإنتاج الحيواني تصدر مجلات متعددة واحدة للماشية وأخرى للدواجن بل وصل الأمر في بعض الأحيان أن تصدر مجلة خاصة لسلالة محددة من الماشية وفي مصر نجحت الصحف المتخصصة أن تلعب دورًا كبيرًا في رفع المستوى الفني والعلمي لجمهور العاملين(٤).

والصحافة المتخصصة – تتضمن الآن صحف متخصصة ومجالات متخصصة وهي عبارة عن الصحيفة أو المجلة التي تعطي أكبر قدر من اهتمامها إلى فرع واحد من فروع التخصصات التي يهتم بها نوع معين من القراء بحيث يكون كل معظم نشاطها في جميع الأخبار والتحليلات وكتابة المقالات والتحقيقات تدور حول هذا الفرع وقد تعطي هذا النوع من الصحف نسبة قليلة من اهتمامها على موضوع غير موضوع الذي تخصصت فيه كأن تكون مجلة تعني بالأدب وتكتب موضوعًا واحدًا من بين عشرات الموضوعات عن السياسة وهذا الاستثناء لا ينفي عن الصحيفة كونها متخصصة(٥).

والصحافة المتخصصة التي تعني بجانب واحد من اهتمامات القراء في التطلع نحو المعرفة والاستزادة منها وهي ليست صحافة للعامة أو للمجتمع كله وإنما هي ناصرة على قطاع معين من القراء ومن الصعب حصر أنواع التخصصات إذ أنه ينسحب على كافة فروع المعرفة كل فرع من هذه الفروع يتفرع منه فروع أصغر ومن هذه الفروع الأخرى تتولد جزيئات أدق وهكذا فالصحافة الزراعية مثلاً هي في حد ذاتها نوع من التخصص لكن يتفرع عنها فروع أخرى

في مجال زراعة الحبوب أو زراعة الخضر والفاكهة ولكل فرع من هذه الفروع توجد دوريات تهتم بها كما في الطب وهو نوع من التخصص المتعدد الوظائف فهناك دوريات متخصصة للأطباء ولا يقرؤها إلاَّ الأطباء وكل هذه الدوريات توزع عن طريق الاشتراك فيها أو هناك دوريات للقراء متخصص في الموضوعات الطبية أو الصحية بحيث يفهمها القارئ متوسط الثقافة ومثل هذه الدوريات يشترك في تحريرها أطباء متخصصون.

وهي إطار جامع لصور نوعية عديدة وهادفة من الصحافة أساسا في ثوب حديث حيث يمتاز بمادتها ومحتواها الصحفي، المتخصص واتجاهها إلى مخاطبة جمهور معين أو خدمة قطاع محدد من القراء وتعتمد على جهاز تحريري خاص ووجود الصحفي المتخصص الذي يملك قدرات تمتد إلى جوانب المعرفة المتعمقة والاستزادة منها في أحد المجالات أو التخصصات الصحفية المختلفة وذلك بالاستجابة لاهتمامات القراء وملاحقة وواقع عصر سريع الخطى، نحو التقدم والتطور.

ورغم عدم وجود بيانات دقيقة عن الصحافة في المعسكر الشرقي السابق، فإن الصحف العلمية المتخصصة تشكل ١٤% من حجم الصحف التي تصدر بالاتحاد السوفيتي و يعترف تقريره إلى هام لمنظمة اليونسكو بازدهار الصحافة المتخصصة في الوقت الذي تزداد فيه مصاعب الصحافة العامة حيث يذكران الصحافة الدورية تنقسم بصفة عامة إلى قسمين رئيسيين مطبوعات ذات اهتمامات عامة تستهدف التوزيع الجماهيري ومطبوعات تخاطب جمهور معين من نوع خاص وخلال السنوات الأخيرة تعرض النوع الأول منها إلى صعوبات متزايدة بسبب المصاعب المالية وقد فشلت صحف دورية عديدة ذات توزيع جماهيري على امتداد العشرين سنة الماضية في حين ازدهرت بصفة عامة تلك الدوريات ذات الاهتمام الخاص أو التي تخاطب جمهور معين(٦).

ويؤكد نفس التقرير على أهمية الصحافة حيث يقرر أنها تقوم بما هو أكثر من مجرد نقل المعلومات إذ تهيئ منبرا للمناقشة ولنشر الأفكار والمبتكرات ولتبادل الخبرات والتجارب وقد تسعى مثل هذه الدوريات إلى التأثير على متخذي القرارات أو لتعزيز الإبداعية في

كثير من المجالات مثل السياسة والأدب والفنون والأعمال والتجارة وعلوم الطبيعة والحياة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال وتخدم هذه الدوريات قطاع كبير ذات الاهتمامات الثقافية والترويحية عن طريق إشباع الحاجات الفنية والأدبية لجماعات متنوعة من القراء.

ورغم أن الاهتمام بالصحافة المتخصصة يبدو جليا في الدول المتقدمة بسبب تقسيم العمل والتخصص الدقيق الذي تتسم به المجتمعات الصناعية إلاَّ أن السنوات العشر الأخيرة شهدت تزايدًا ملحوظًا في اهتمام الدول النامية بالصحافة المتخصصة وخاصة في المجتمعات ذات الاهتمام الجماهيري الواسعة مثل الرياضة والمرأة والفن وبدرجات أقل في المجالات الثقافية والمجالات العلمية ذات الطابع الأكاديمي البحث والتخصص في الصحافة له وجه فقد طرأ في السنوات الأخيرة تطورًا هامًا في الصحافة العامة اليومية والأسبوعية حيث بدأت الجرائد والمجلات تقديم أبواب أو صفحات متخصصة مثل صفحة المرأة والفن والأدب والاقتصاد والزراعة والصناعة والعلوم والسينما والمسرح والراديو والتليفزيون.

ومن العرض السابق يتبين مفهوم لاصطلاح الصحافة المتخصصة إذ تعرف بأنها صحافة تقوم على ركنين هما:

الأول: المادة الصحفية المتخصصة.

الثاني: الجمهور المتخصص من القراء.

والنوع الأول من الصحف التي تقدم مادة متخصصة لجمهور متخصص من القراء فالصحيفة النسائية والطبية أو الهندسية أو الإدارية أو الاقتصادية – تقدم مادة متخصصة لقراء متخصصين.

وتعرف بأنها الصحافة التي تتناول الموضوعات المتخصصة أو الدراسات المتخصصة – كما أن هناك صحافة متخصصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أو في سوق المال أو في السياسة أو الرياضة أو المرأة أو الشباب أو الأطفال أو السينما أو المسرح والأدب بكل فنونه هذه هي الصحافة المتخصصة وهي موجودة في مصر منذ فترة كبيرة وفي العالم أيضا.

كما أن الصحافة المتخصصة لها جمهور – معين – فقراء صحافة الطفل يختلفون عن قراء صحافة المرأة والديكور والمطبخ وكل

صحافة لها جمهورها الذي يشترك في اهتماماته الواحدة أو كثير من هذه الاحتياجات(٧).

وتتسم الصحافة المتخصصة بعدة سمات نوجزها فيما يلي:

أنها صحافة جادة ومتعمقة وهادفة بطبيعتها وتتسم بالاهتمام بالكيف أكثر من اهتمامها بالكم.

أنها تعتمد بشكل أساسي على أساليب الكتابة العلمية من استخدام البحث العلمي والتحليل المتعمق والتفسير والوصول إلى نتائج مسببة منطقيا وعقليا بناء على سند علمي صحيح.

إن من أهم وسائلها التركيز على استخدام التقرير والمقال التحليلي والاستعانة بالتحقيقات الصحفية المدروسة.

إنها تقوم على واقع الاحتياجات والمتطلبات العقلية لمختلف الاهتمامات الخاصة لجماهير القراء على تعدد وتنوع شرائحهم أو فئاتهم ومن ثم فهي صحافة متخصصة متطورة ومتجددة باستمرار سواء في مادتها أو محتواها أو في مجالات تخصصها.

أنها بما تحتويه من دراسات وتحليلات متعمقة تناسب أكثر الجماهير النوعية أو المتخصصة وتتيح السيطرة على ظروف التعرض كما يمكن الاحتفاظ بها لمراجعتها مرة أخرى.

وتوجد في مصر مؤسسة قومية متخصصة لخدمة الحركة التعاونية الزراعية ولإصدار العديد من الصحف والمجلات والكتب التعاونية الزراعية وهي مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ولها تجربة عريضة عمرها تسعة وعشرون عامًا في هذا المجال وتصدر جريدة التعاون والمجلة الزراعية.

وقبل أن نتعرض إلى تعريف الصحافة التعاونية الزراعية ووظائفها نقدم صورة للأرضية التي تمارس عليها هذه الصحافة ودورها وهي:

المجتمع الزراعي.

الفلاح المصري.

والمجتمع الزراعي في تعريفه هو المشتغل بالزراعة كمهنة أساسية وبمعناه الأشمل و الأعم فهو المجتمع الذي يضم العاملين بالزراعة

والقائمين على خدمتهمفي شتى المجالات التثقيفية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعًا: تعريف الصحافة التعاونية الزراعية:

الصحافة التعاونية الزراعية هي صحافة متخصصة موجهة إلى جمهور معين من القراء مرتكزة أساسا على فكرة التنوير باعتبار أن الإعلام جزء منها وهي تهدف إلى تكوين الرأي العام الزراعي، عن طريق التعبير عن قضايا الزراع ومشاكلهم وآمالهم في التقدم معتمدة في ذلك على مبدأ التكرار كإحدى المبادئ التعليمية إذ عن طريقه يتم شرح وتوضيح توصيات محددة مما يساعد على تثبيت الفهم وإثارة الانتباه والرغبة في المحصول على مزيد من المعلومات بما يؤديفي النهاية إلى تبنيها ويتفق عمر واليونسكو معا في أن الصحافة الزراعية هي "تلك الصحف والدوريات التي يتسم مضمونها بالحالية في متابعة وتحليل جوانب الحياة المختلفة لسكان الريف لجمهور نوعي له ظروفه ومشاكله وآماله الخاصة التي تفترض طبيعة خاصة لكيفية تطوير للوسائل المستخدمة في هذا التطوير".

وتصنف الصحافة الزراعية باعتبارها صحافة معتمدة على مادة صحفية متخصصة وجمهور من القراء إلى أربعة تصنيفات هي(٨):

الأول: من حيث الزمن حيث تصنف إلى دوريات أسبوعية ونصف شهرية وشهرية وربع سنوية وثلث سنوية ونصف سنوية وسنوية.

الثاني: من حيث طبيعة المضمون حيث تصنف إلى دوريات زراعية عامة تتناول كل المجالات الزراعية ودوريات متخصصة تختص بمجال واحد.

الثالث: من حيث مدى الانتشار حيث تصنف إلى دوريات محلية تهتم بالريف في إطار جغرافي، محدد أو قومية تهتم بالريف في الإطار القومي للدولة.

الرابع: من حيث جهة الإصدار حيث تصنف إلى دوريات تصدرها مؤسسات صحفية وأخرى تصدرها وزارة الزراعة وإدارتها وثالثة تصدرها جهات البحث العلمي كالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث.

وتعرف الصحافة الزراعية التعاونية بأنها "إحدى فروع الصحافة المتخصصة التي تعالج قضايا الزراعة والمزارعين من منظور تعاوني"(٩).

وهناك من يرى "أن الصحافة التعاونية الزراعية هي أداة من أدوات الاتصال الجماهيري التي تخدم تطلعات وآمال ملايين الريفيين وتتبنى مشاكلهم وتضع الحلول لها"(١٠).

ويرى آخر "أنها أحد أنماط الصحافة المتخصصة وتهتم في المقام الأول بأهداف الأنشطة الخاصة بالحركة التعاونية في الداخل مع عرض إنجازاتها في الخارج كنماذج يمكن الأخذ بها لدعم الحركة التعاونية المصرية على المستوى القومي.

ويضيف محمد سامي أن الصحافة التعاونية تعرض النموذج التعاوني على اعتبار أن التعاون هو الحل باعتباره أحد القطاعات الرئيسية بجانب القطاعين العام والخاص كما نص الدستور على ذلك وأن

الصحافة التعاونية تعرض المنهج التعاوني باعتباره القطاع الأوحد في ظل المتغيرات الحالية الذي يهتم بالجانب الاجتماعي للمواطن المصري(١١).

إذن الصحافة التعاونية الزراعية صحافة متخصصة ذات محتوى معين موجهة إلى جمهور الزراع والمرشدين الزراعيين تستخدم كافة الأساليب الصحفية في تناول كل ما يهم عالم الزراعة ومجتمع القرية بكل مشاكلها القروية والمحلية والقومية وذلك بأسلوب يتناسب مع ثقافتهم المميزة بما يخدم تحقيق المشاركة التنموية من قطاع عريض منهم وذلك في إطار من القيم والتقاليد وتصدر دوريا في مواعيد منتظمة.

ويعني ذلك أن مفهوم الصحافة الزراعية ينحدر في العناصر الآتية:

صحافة متخصصة إلى جمهور محدد.

طبيعة المادة أو المحتوى تختص بعالم الزراعة ومجتمع القرية.

تعالج مشاكل محلية وفردية وقومية عكس الجرائد القومية التي لا تهتم إلاَّ بالمشاركة القومية.

تصدر أسبوعيا أو نصف شهرية أو شهرية.

تستخدم في تعاملها مع جماهير الفلاحين المفاهيم البسيطة والألفاظ المعبرة.

تستخدم كافة الفنون الصحفية ووسائل الإخراج المختلفة في عرض المادة بشكل جيد ومثير للانتباه.

إذن الصحافة التعاونية الزراعية هي تلك التي تضع قضايا الريف والريفيين نصب أعينها وتوليها أكبر اهتمامها لأنها توجه لهم وتعرض كافة مشاكلهم وقضاياهم لإيجاد الحلول المناسبة لها بما يساهم في تحقيق التنمية وزيادة الإنتاج وتوصيل كافة المعلومات الجديدة لهم.

والحقيقة أن الصحافة التعاونية في مصر قد نشأت بجانب الصحافة الزراعية وقطاع الزراعة بصفة عامة وأول قسم للتعاون كان في وزارة الزراعة عام ١٩٢٣ وقد أصدر هذا القسم مجلة تعاونية باسم الصحيفة (التعاون) سنة ١٩٢٩.

في إطار المفهوم الذي أمكننا التوصل إليه وتحديده كتعريف شامل للصحافة التعاونية يمكننا رصد هذا العدد الكبير من إصدارات الصحافة التعاونية في مصر بدءًا من:

صحيفة التعاون ١٩٢٩ وأصدرها قسم التعاون بوزارة الزراعة الذي تم إنشاؤه عام ١٩٢٣ وكانت تصدر مرة كل شهرين ثم توقفت وعاد قسم التعاون لإصدارها شهريا عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٧.

مجلة التعاون عام ١٩٣٧ كانت مجلة شهرية تصدر عن مصلحة التعاون بوزارة المالية.

مجلة الشئون الاجتماعية عام ١٩٤٠ وكانت تصدر عن وزارة الشئون الاجتماعية.

الاتحاد التعاوني ١٩٤٩ مجلة شهرية كانت تصدر في محافظة الفيوم.

أسيوط التعاونية ١٩٥١ وهي مجلة شهرية صدرت عن الحركة التعاونية في أسيوط.

الاتحاد التعاوني ١٩٥١ مجلة خاصة صدرت بالمنصورة بمحافظة الدقهلية.

مجلة الشعلة التعاونية ١٩٥١ – ١٩٥٣، وكانت تصدر شهريا عن الاتحاد التعاوني بميت غمر.

الرسالة التعاونية ١٩٥٤ وكانت تصدر شهريا عن الاتحاد التعاوني بالسنبلاوين بمحافظة الدقهلية.

الهداية التعاونية ١٩٥٣ وكانت تصدر شهريا عن الاتحاد التعاوني بالقاهرة.

صوت التعاون ١٩٥٢ أسبوعية خاصة صدرت بالفيوم.

مجلة النهضة التعاونية للشرقية والقنال ١٩٥٣ وهي مجلة خاصة كانت تصدر في الزقازيق بمحافظة الشرقية.

القليوبية التعاونية ١٩٥٥ وهي مجلة شهرية كانت تصدر في بنها.

المرشد التعاوني ١٩٥٨ وهي مجلة شهرية تخاطب المرشدين والقيادات التعاونية.

جريدة التعاوني ١٩٥٩ أسبوعية عن مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر بالقاهرة وهي أول دار صحفية متخصصة في المنطقة جعلت اهتمامها الأكبر للحركة التعاونية الزراعية وقد تحولت في ١٩ يناير ١٩٦٩ إلى مؤسسة صحفية قومية باسم دار التعاون للطبع والنشر.

المرشد التعاوني لزراع البطاطس ١٩٥٩ وهي مجلة أسبوعية صدرت عن الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجي البطاطس بالقاهرة.

تعاون الأحد ١٩٦٣ – ١٩٧٢ وهي دورية شهرية توقفت عام ١٩٧٢.

التعاون الزراعي ١٩٦٣ – ١٩٦٧ وهي دورية شهرية تصدر عن العلاقات العامة للمؤسسة التعاونية الزراعية العامة بالقاهرة.

النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي في مصر ١٩٦٥ – ١٩٧٩.

أجيال التعاون ١٩٦٩ وهي دورية شهرية.

مجلة التعاون.

خامسًا: نماذج للصحافة التعاونية الزراعية:

المجلة الزراعية وجريدة التعاون نموذجان للصحافة التعاونية الزراعية:

نشأت دار التعاون للطبع والنشر كدار متخصصة للإعلام والصحافة الزراعية والتعاونية في عام ١٩٥٨ على يد الأستاذ/ محمد صبيح الذي اختارته الثورة ليكون مستشارًا صحفيًا بالإصلاح الزراعي.

وكان أ / محمد صبيح له دور في تقديم مشروع الثورة الأول والإصلاح الزراعي للرأي العام المصري والعالمي، فقد أصدر هو ومجموعة من الصحفيين أكثر من مائة مطبوع عن تاريخ الأراضي والملكية الزراعية في مصر وقوانين الإصلاح الزراعي.

واستطاع من خلال إدارة (الصحافة والإرشاد) في الإصلاح الزراعي، أن يصدر (المجلة الزراعية) في شهر نوفمبر عام ١٩٥٨

والتي اهتمت منذ صدورها بقضايا الإنتاج الزراعي ودراسات التعاون الزراعي ثم اصدر (جريدة التعاون) أسبوعية في ٢٣ يوليو ١٩٥٩ وذلك بعد اقتناع المسئولين بأهمية وجود جريدة متخصصة تخاطب المجتمع الجديد وتهتم بمشاكله وقضاياه وتعتبر دار التعاون أول دار صحفية متخصصة في الشرق الأوسط قامت في ظل ثورة ٢٣ يوليو لتهتم بالقضايا الزراعية والتعاونية والفلاحين كما اهتمت بالعمل والطلاب.

وفي ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢ سجلت الجمعية بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة وذلك لمباشرة الأغراض الآتية:

إصدار الجرائد والمجلات لنشر الوعي التعاوني.

توجيه التعاونيين في شتى فروع النشاط التعاوني.

العمل على تقليل نفقات ومصاريف الجمعيات التعاونية فيما يختص بالتأليف والطبع والنشر والتجليد والإعلان.

للجمعية الحق في إقامة المطابع ودور النشر ودور الصحافة ومؤسسات الإعلام بأنواعها ولها أن تتجر في كافة المواد والخامات والسلع اللازمة لتحقيق أغراضها وأغراض أعضائها من الجمعيات التعاونية وللجمعية الحق في مباشرة عمليات الإقراض لتحقيق هذه الأغراض.

وفي يناير عام ١٩٦٩ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرار بالقانون رقم ٢٢ يتضمن ما يلي:

"تزول إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ملكية الجمعية التعاونية للطبع والنشر (دار التعاون) وجميع ملحقاتها وتنشأ لها مؤسسات صحفية تسمى (دار التعاون للطبع والنشر) تتولى نشر الوعي الإعلامي والتعاوني بين الفلاحين والعمال ودعم التنظيمات التعاونية".

وفي عام ١٩٧٥ صدر قرار الاتحاد الاشتراكي العربي بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة وتحديد اختصاصاته في الإشراف على الصحف وأخيرا صدر القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ الذي ينص (على أن الصحافة المصرية سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية

مسئولة في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهاما في تكوينه بمختلف وسائل التعبير

وذلك في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين) وحرية إصدار وملكية الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقا للقرار.

ومن هذا المنطلق أصبحت دار التعاون للطبع والنشر مؤسسة صحفية قومية تصدر مجموعة من الدوريات منها المجلة الزراعية وجريدة التعاون.

المجلة الزراعية :

تستهدف هذه الدورية خلق وعي علمي زراعي لدى جماهيرها بمختلف فئاتهم من المهتمين بشئون الإنتاج الزراعي والباحثين والمرشدين وقيادات الفلاحين والمادة العلمية لها ذات طابع تخصص علمي وتقوم المجلة بمهامها في نشر مادتها العلمية عبر أبوابها المختلفة والتي تتضمن نواحي الأمن الغذائي والثورة الخضراء

والأرض والمياه والإنتاج النباتي والحيواني والميكنة الزراعية والاقتصاد والتخطيط والتعاون الزراعي والمجتمع الريفي.

مما يجدر بالذكر أن المجلة تقع أعدادها في ٩٦ صفحة من القطع الكبير وتطبع بطريقة الأوفست سواء للغلاف الملون أو المادة الداخلية وتتخللها الصور والأشكال التوضيحية مع استخدام الرسوم المعبرة (الموتيفات) في الإخراج لأبوابها المختلفة.

والمجلة لها جمهورها الخاص وذلك لأنها تعبر عن الصحافة المتخصصة العامة منها تتسع لمختلف نواحي الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية المتكاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية بعكس الصحافة المتخصصة الخاصة التي تحرر وتطبع وتوزع على قراء بعينهم مستهدفين مثل مجلة تربية النحل ومجلة الإرشاد الزراعي ومجلة البحوث الزراعية.

جريدة التعاون :

وجريدة التعاون جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء عن مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر وصدر العدد الأول منها في ٢٣ يوليو ١٩٥٩

وهي جريدة الفلاحين والمحافظات تهتم بكل ما يهم الفلاح المصري في جميع المحافظات في المجالات المختلفة للإنتاج الزراعي والتعاوني والثقافي والصحة والاقتصاد ولذلك فهي تهتم بالتنمية الريفية المتكاملة مستخدمة في ذلك كافة الأساليب الصحفية ووسائل الإخراج المختلفة لتوصيل خلاصة هذه المعارف والمعلومات إلى القائمين بالعمل في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

خصائص مميزة لجريدة التعاون:

جريدة قومية تصدر عن مؤسسة صحفية هي مؤسسة التعاون للطبع والنشر ولها مطابعها الخاصة وكل مقومات النجاح كصحيفة متخصصة وهي تنفرد عن باقي الصحف والدوريات الزراعية في ذلك ماعدا المجلة الزراعية.

تنقل من داخل القرية المصرية ومن قلب الحقول تحقيقاتها الصحفية المصورة من خلال مكاتبها في المحافظات المختلفة والتي يرأس كل مكتب منها صحفي متخصص وعضو في نقابة الصحفيين.

تصدر أسبوعية بينما باقي الصحف والدوريات الزراعية تصدر شهرية أو نصف سنوية أو سنوية.

لها مندوبون في الوزارات والهيئات التي لها صلة بالقرية المصرية ويتيح ذلك نقل شكاوى الفلاح إلى المسئولين.

تلتزم جريدة التعاون بالسياسة الزراعية التي تضعها وزارة الزراعة وإن اختلفت في مناقشة تفاصيلها وأولويتها.

تلتزم جريدة التعاون في المقام الأول بتناول مشكلات الريف المصري وعرضها وطرحها على المسئولين ووضع الحلول والتصورات للحلول المناسبة من خلال اللقاءات المتعددة مع الفلاحين أصحاب المشكلة لنقلها إلى المسئولين.

مجلة عمال الزراعة :

مجلة تصدرها النقابة العامة لعمال الزراعة والري بالقاهرة وتتناول المجلة في مضمونها موضوعات تهم الحركة الزراعية وكيفية تحقيق نهضة وزيادة في الإنتاج الزراعي للوصول إلى التنمية الزراعية والريفية.

وتهتم المجلة بمشاكل الفلاحين الصحية والاجتماعية وما يواجهونه من معاناة مع الأجهزة المختلفة وكذلك تهتم بتوفير فرص عمالة لعمال الزراعة وكذلك تهتم بالإنتاج السلعي ومحاولة القضاء على غلاء الأسعار لغير القادرين من الفلاحين.

أما شكل المجلة فهو يأخذ شكل مجلة صغيرة الحجم وتستخدم ألوانا عديدة منها الأصفر والأزرق والأحمر والأسود ومن الملاحظ أن هذه الألوان توجد مجمعة على غلاف المجلة الأول والأخير فقط أما باقي صفحات المجلة فتستخدم اللون الأسود على أرضية بيضاء أي اللون الأسود والأبيض فقط.

وإخراج المجلة جيد جدًا وعلى درجة عالية من الإخراج الصحفي الذي يجذب الانتباه إليها من أول نظرة.

جريدة الأخبار الزراعية :

جريدة الأخبار الزراعية جريدة حديثة الصدور حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٩٩٦.

وتهتم الجريدة بموضوعات التنمية الزراعية والريفية والحيوانية وكيفية الارتقاء بالثروة الحيوانية.

وتحاول الجريدة إيجاد حلول لمشاكل الفلاحين وذلك من خلال عرض أهم المشكلات التي تواجه المزارعين وتحاول توفير الأمن الصحي للفلاحين.

والجريدة تهتم بالموضوعات السياسية والاجتماعية والثقافية وتتناول العديد من الأخبار الصغيرة.

ومن الملاحظ أن الجريدة تأخذ شكل الصحف الكبرى، وهي عبارة عن جريدة ذات حجم كبير إلاَّ أن عدد صفحاتها لا يتعدى ثمانية صفحات فقط.

أما بالنسبة للألوان فيميزها اللون الأخضر الذي يوجد على صدر الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة فقط ومن الملاحظ أيضا وجود عدد كبير من المقالات داخل صفحات جريدة الأخبار الزراعية.

مجلة الدعم الإعلامي:

عن مركز الدعم الإعلامي للتنمية بالإسماعيلية وهي مجلة شهرية تهتم بشئون الزراعة وكذلك الفلاحين.

وتركز المجلة في مضمونها على كيفية تعلم أساليب الزراعة الحديثة الصحيحة وكذلك كيفية مقاومة الآفات التي تصيب المحاصيل وكيفية استخدام الأسمدة الكيماوية وتناول المجلة بعض الموضوعات الاقتصادية والدينية والثقافية.

ويأخذ شكلها العام شكل مجلة والألوان المستخدمة فيها اللون الأزرق والأصفر والأسود ويأخذ الشكل الأسود والأبيض النصيب الأكبر في الصفحات الداخلية أما الغلاف فيستخدم فيه ألوان عديدة منها الأصفر والأزرق والأبيض وكذلك الغلاف الأخير يكون بالألوان.

وتتناول المجلة بعض الإشارات التي تهم الفلاحين وكذلك بعض النصائح التي تهم باقي أفراد المجتمع بشكل عام إلاَّ أن المجلة في مضمونها العام تهتم بالزراعة.

مجلة التعاون مثال للمجلة التعاونية :

لعبت مجلة التعاون دورا بارزا في أعمال الدعوة وربما كانت هذه أولى الصحائف المتخصصة التي تصدر في مصر في ذلك الوقت وتعبر عن رأي واتجاه مجموعة كبيرة من أبناء الشعب بل أن الصحيفة كانت بمثابة لسان الحركة التعاونية في البلاد وملتقى الآراء البناءة الداعية للنهضة والتحرر وقد صدرت هذه المجلة على غرار تلك التي كانت يصدرها السيد (هوريس بلانكت) في أيرلندا وسميت (الدوار الأيرلندي) والصحيفة شهرية صدر العدد الأول منها في أول مايو ١٩٢٩ في إخراج بديع وطابع صحفي فريد لتساهم في نشر الدعوى.

فقد كانت جيدة التبويب والإخراج ومزودة بالعديد من الصور وتصدر صفحاتها الأولى الشعارات التي ينجذب لتنسيقها القارئ فتحبب الاطلاع إلى نفسه.

وفي الصحائف الأولى توضح كل الملفات والمطبوعات التي يوزعها قسم التعاون على الجمعيات و لراغبي تأسيسها مجانا وهي ملف عقود الجمعية وملف الاكتتاب والتنازل وملف التعليمات...إلخ وفي

نفس الصفحة تجد بيانا بالامتيازات والإعفاءات الممنوحة للجمعيات كنوع من حوافز الدولة للمتعاونين.

وتحتوي المجلة على العديد من الأبحاث التعاونية وترجمات العظماء لتعاون في العالم وغيرهم أما حجم المجلة فقد كان نحو الستين صفحة من الحجم المتوسط ونظرًا لأن الوعي التعاوني كان ضعيفا لانتشار الأمية فإن الصفحات الأولى كانت تحمل شعارات دعائية تحت عنوان التعاون والمتعاونون، والصحيفة مليئة بالأخبار التعاونية ودروس في التطبيق والتجارب الناجمة في التعاون وتقارير مجالس الإدارة واجتماعات التعاونيين على شكل جمعيات عمومية وإحصاءات التعاون وبيان بالجمعيات الجديدة التي سجلت في المدة بين إصدار إعداد الصحيفة كما كانت تحمل المجلة إعلانات حاجة بعض الجمعيات إلى محاصيل غير متوفرة.

سادسًا: الصحافة التعاونية الزراعية والصحافة المحلية والإقليمية:

يتضح من خلال العرض السابق للصحافة الزراعية والتعاونية أن هناك تشابها بينها وبين الصحافة المحلية والإقليمية.

وتتميز الصحافة المحلية بأنها تخدم قطاعا بشريا متناسقا جغرافيا وهي إذ تقدم خدماتها الإعلامية لهذا القطاع فهي تأخذ من البيئة لتعطيها وتشق من هذه التربة لتنميتها وترويها.

إذن فإن الوظيفة الأساسية للصحف المحلية هي التعبير عن المجتمع المحلي تعبيرًا متكاملاً أي أن عملها تعكس آمال الجمهور هناك وتتصدر لمشاكله وقضاياه.

إن الصحافة المحلية لقادرة بحكم وظائفها على تفهم الجماهير المحلية ومساعدتها على إدراك واقعها وهي قادرة كذلك على اختراق الحواجز النفسية التي تمنع حدوث استجابات واعية فهي بذلك صحافة قادرةعلى إثارة الهمم وزيادة الحماس ودفع عجلة الجماهير إلى العمل والبناء كما أنها قادرة بحكم طبيعتها على الكشف عما يستقر في المجتمع المحلي من قيم وعادات وتقاليد(١٢).

والصحافة المحلية الناجحة تحقق الشعبية وتمكن المواطنين المحليين من الإسهام الفعلي في رسم وتطوير السياسات المحلية منها تسهم إسهامًا فعليا في توصيف المشاكل وتحديد أبعادها وتقديم الحلول وطرح البدائل وصولا إلى عمليات المقارنة والمفاضلة أي معاونة المواطن المحلي على اتخاذ القرار الذي يحقق أمنه ويدعم استقراره.

كما أن هناك ارتباطا وظيفيا بين الصحف المحلية والإدارة المحلية فهي قناة اتصال يتم من خلالها الاتصال الصاعد والهابط أي عمليات الأخذ والعطاء وهي كمندوب خاص تبصر الجمهور المحلي بالأحداث وتحيط المسئولين بردود الفعل والاتجاهات ويتم من خلالها هذا الهيكل الاتصالي التأثيري تغطية الثغرات والرد على التساؤلات أي ترشيد القرارات.

وفي واقعنا العربي المعاصر نطلق تسميات الصحافة المحلية والصحافة الإقليمية والصحافة الجمهورية وصحافة الملحقات للدلالة على مسمى واحد وهو الصحف التي تصدر في إقليم جغرافي داخل وطن من الأوطان وكذلك الإذاعة الإقليمية بشقيها الراديو

والتليفزيون ولأن المعنى الجغرافي في الإعلام ليست له دقة الخرائط الجغرافية فإن مفهوم الصحافة المحلية يتسع أحيانا فوق المساحة الجغرافية وقد تصدر الصحيفة أحيانا في طرف من الإقليم لا في المركز الجغرافي

وربما كانت الجغرافيا البشرية (أي السكانية) هي الأساس الأكثر دقة في تحديد معنى الإذاعة الصحافة الإقليمية وذلك لأن التجمع السكاني الحضاري في إقليم أو جهة هو النبع الذي ينبثق فيه الإعلام الإقليمي وهو السوق الإعلامي المعاصر.

وقد قدم د/ إبراهيم إمام تعريفا للإعلام الإقليمي بأنه هو الإعلام الذي ينبثق في بيئة معينة ومحددة ويوجه إلى جماعة بعينها ترتبط بعضها البعض في هذه البيئة بحيث يصبح الإعلام مرتبطا ارتباطا وثيقا بحاجة هؤلاء الناس، ومتصل بثقافة البيئة المحلية وظروفها الواقعية وما قرره د/إبراهيم إمام بالنسبة لتعريف الإعلام ينعكس على الصحافة الإقليمية بحيث تصبح هي صحافة الإقليم الذي تصدر فيه ولسكان هذا الإقليم(١٣).

هوامش الفصل الخامس

١- فرج الشناوي: الإعلام التعاوني والتنمية، الموقع والواقع والآفاق، مجلة السياسات الإعلامية، ١٩٨٥، ص ١٠٤.

٢- محمد رشاد: ورقة عمل بعنوان "دور الإعلام وقضايا التنمية ودور الصحافة التعاونية مقدمة لندرة دور الإعلام في التثقيف التعاوني الزراعي، ٢٨ – ١٩٨٣/٨/٣٠، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية ص.٩

٣- عز الدين كامل: دور الصحافة المتخصصة في التنمية، ورقة عمل مقدمة لندوة دور الإعلام في التثقيف التعاوني، ٢٨ – ١٩٨٣/٨/٣٠، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية، ص.٦

٤- أسما حسين حافظ: دراسات في الصحافة المتخصصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٩، ١٠.

٥- فاروق أبو زيد: الصحافة المتخصصة، مطابع مجلة العرب، ط١، القاهرة ١٩٨٦، ص٣.

٦- عصام رفعت: رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي، مقابلة شخصية ١٩٩٧/٧/١، مركز إعلام السويس، الساعة ١١ ص، بالملتقى الإعلامي الرابع لمراكز الإعلام.

٧- محمد محمد بركات، محمود عبد الرحمن: الصحافة الزراعية المصرية دراسة تاريخية خلال الفترة من ١٨٤٧ – ١٩٨٧، مجلة الدراسات الإعلامية العدد ٥٥، ١٩٨٩، ص٦٤.

٨- محمود بسيوني: رئيس تحرير المجلة الزراعية، مقابلة شخصية، الاثنين ١٩٩٦/١٠/٧ الساعة ١ ظهرا.

٩- إبراهيم البوشي: مدير تحرير بجريدة التعاون، مقابلة شخصية، الاثنين ١٩٩٦/١٠/٧ الساعة ٩ صباحا.

١٠- محمد سامي: مدير تحرير بجريدة التعاون، مقابلة شخصية بمكتبة الاثنين ١٩٩٦/١٠/٧ الساعة ١١ صباحا،.

١١- عز الدين كامل: ورقة بعنوان "دور الصحافة في التنمية، ندوة دور الإعلام في التثقيف التعاوني الزراعي، ٨/٢٨ – ١٩٨٣/٨/٣٠، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية، ص ص ٧، ٨.

١٢- إبراهيم عبد الله المسلمي: الإعلام الإقليمي، العربي للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٣، ص٢٨.

١٣- إبراهيم إمام.



